رواية حفص والقراءات العشر

((دراسة مقارنة في ضوء المنهج التكاملي))

د/ مجدى محمد حسين
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
والقائم بعمل رئيس قسم اللغة العربية
بكلية الآداب بدمنهور

الإنسانيات
آداب دمنهور
العدد السابع والعشرون

أغسطس ٢٠٠٨ م

مُقَدِّمَة

أقدمت على كتابة هذا البحث رغم توقعي بأن ما سيجلبه لي من ضرر قد يتجاوز ما أرجو من نفعٍ ومصلحة، وذلك لاقتحامي هذه المنطقة الشائكة التي يفر منها ذوو الشأن والتخصص لتجنيب أنفسهم التعب والإزعاج، وذلك موضوع القراءات الذي لا يخفي على المتابعين إشكالاته وصعوبة تضاريسه، ولكن قررت أن أطرح فكرتي التي طالما ألحت عليّ على مدى سنوات طويلة، وربما تكون قد تبلورت في الفترة الأخيرة إذ لابد أن نعطي لعقولنا فرصةً وفسحةً من الوقت لنراجع ونفكر في تراثنا من كل الجوانب.

وتتلخص فكرة هذا البحث في عقد مقارنة بين رواية حفص عن عاصم التي نقرأ بها في معظم ربوع العالم الإسلامي والقراءات الأخرى التي اقتصرنا فيها – في هذا البحث – على القراءات العشر ويمكن أن تمتد المقارنة لتشمل ما عداها من قراءات في أبحاث أخرى، وهدف هذه المقارنة الاختيار والترجيح والتوفيق في إطار منهج تكاملي نمزج فيه بين رواية حفص وهذه القراءات، نتخير منها ما نعتقد أنها كانت الأفصح والأولى وذلك في بعض المواضع خاصة وأن هذه القراءات العشر اتفقوا على صحتها واشتمالها على كل الشروط، ولكن كان شرط العربية يضاف إليه عبارة (ولو احتمالاً) فهذه الموافقة للعربية تكون أحياناً غير صريحة وغير قاطعة، فأردنا أن نتخير من القراءات الأخرى لغير حفص ما تكون الموافقة فيها واضحة ولا تحتاج إلى تأويل، وقد جعلنا رواية حفص هي الأساس وما عداها من روايات وقراءات هي الرافد الذي يمدنا ببعض الوجوه.

وقد أوقفنا جهدنا في هذا البحث على ما خالف فيه حفص غيره من الرواة والقراء وربما كانت قراءاتهم الأصوب. وما سكتنا عليه يعني بالضرورة أنها صحيحة وموافقة للعربية سواء وافق فيها غيره من القراء أم انفرد بها.

وهذه مجرد فكرة ونظرية وطرح، علماً بأن تطبيقها على أرض الواقع ليس فيه مخالفة للدين مادمنا قد سلمنا بأن القراءات العشر جميعاً صحيحة ومتواترة.

فإن كانت الفكرة غير مصيبة وغير سديدة فيكفيني شرف المحاولة وإن كان الذي أرجو فالحمد لله.

تمهيد

يعد الذهبي في كتابه (معرفة القراء) سبعة ممن حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وهم: أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء عويمر بن زيد، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري، وزيد بن ثابت. معقباً بقوله: فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ عنها عرضاً، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة.

وكانت فكرة رد القراءة والاعتراض عليها مبكرة في عهد الرسول، ولعلنا نذكر حادثة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم واختلاف ابن مسعود وأبي بن كعب مع غيرهما واحتكامهم جميعاً إلى الرسول في هذا الخلاف وقد جاء في البخاري حديث مؤداه: أن السيدة عائشة قد أنكرت على من قرأ بالتخفيف قوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا**﴾ (يوسف: ١١٠) قالت: معاذ الله لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، وقالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا بربهم، وصدقوهم، فطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك. قال ابن حجر: وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف على أن الضمير للرسل.

ثم كان جمع القرآن مرتين الأولى في عهد أبي بكر وكان الدافع له الخوف على ضياع القرآن بعد قتل حفظته في حروب الردة والثانية في عهد عثمان وكان الدافع له الخوف من اختلاف المسلمين حول قراءة القرآن، وجمعهم على المصحف الإمام، ومع ذلك وقع الاختلاف وتعدد وتشعب

وكثر كثرةً مفرطة فقام بعض العلماء باختيار عدد من القراء جعلوا قراءتهم هي الأصح وتركوا ما عداها، واختلف العدد بين خمسة وسبعة وعشرة وأربعة عشر.

وكان رد القراءات أحياناً وإنكارها سمة هذه الفترة بل كان القراء أنفسهم يعيب أحدهم قراءة الآخر وذكر أن الكسائي وهو قارئ ونحوي عاب على عاصم إظهار الدال من قوله: ﴿**قَدْ سَمِعَ اللَّهُ**﴾ (المجادلة: ١) وغير ذلك كثير ثم كان الصدام بين النحاة والقراء ثم المفسرين والقراء بل والمشتغلين بهذا العلم كابن مجاهد ومكي، كل هذه الطوائف كانت ترجح وتختار وترد وتطعن وتنكر بعض القراءات.

وقد اختلط الأمر في التراث الإسلامي وتباين تبايناً كبيراً بين حد القرآن وحد القراءات، وهل بينهما اختلافات وفواصل، ولعل هذا الفرق ليس واضحاً وقاطعاً حتى يومنا هذا.

عرَّف **البزدويّ** القرآن بأنه: "كلام الله تعالى المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم المنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة".

وعرفه **ابن الحاجب بأنه:** "هو كلام الله المنزل على محمد المتلو المتواتر، ومعظم العلماء يقررون أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة وليس بينهما فاصل وخالفت قلة منهم الزركشي والقسطلاني. قال الأول: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان. فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز. والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما[١].

وقد أثار رد بعض القراءات ومناقشتها بعض علماء العربية ورأوا أن هذه المناقشة لا تجب ولا تصح وأنه يجب قبول كل ما ورد عنهم من قراءات حتى ولو خالف ظاهرها بعض وجوه العربية بل واصطدم بالمعنى، ورأى آخرون أن هذه المناقشة كانت من طبيعة الأشياء وحدثت في وقت مبكر كما أشرنا من قبل، يقول أحد الباحثين المعاصرين، وما القراءات في

جانب منها سوى نماذج نطقية حية تمثل لغات القبائل. فكيف لا يكون بعضها أفصح من بعض، ولم لا يحق للنحوي أن يشير إلى الفصيح منها وإلى الأقل فصاحة، أو إلى النادر والضعيف استناداً إلى نسبة الناطقين بها من الفصحاء.

ونقل عن الشيرازي في (منجد المقرئين) قوله: "... ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان هناك ما هو أفصح منه، فإنا لا ندعي أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة.

قال ابن جني: وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، أو لا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "**نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف**". ثم تابع مؤكداً بقوله: "هذاحكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين، فأما أن تقل إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواها قياساً".

ونحن في هذا البحث لا نرد قراءة ولكن نتخير ونرجح ونفاضل كما كان يفعل النحويون والمفسرون بل والقراء أنفسهم.

قال القسطلاني: "إن ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض، إنما هو باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب" والغريب في أمر علمائنا المحدثين ركونهم إلى تلك العبارة المشهورة لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) وكأنها صارت عندهم قرآناً أو أشبه بالقرآن. "وأئمة القراءة لا تعمل في شئ من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأفصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عندهم لم

يردها قياس عربية ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"[٢].

والمعلوم أن كل خلاف ينسب لأحد الأئمة العشرة، مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة. وصاحبها إمام. وكل خلاف ينسب للراوي عن الإمام فهو رواية وصاحبها راوٍ. فمثلاً: ما انفرد به حفص عن عاصم، يقال عنه: رواية حفص عن عاصم، وما اجتمع عليه الراويان – حفص وشعبة – وانفرد به عاصم دون باقي الأئمة، يقال عنه: قراءة عاصم، وهكذا الحال في باقي القراءات والروايات.

وروى عن حفص أنه قال: قلت لعاصم: إن أبا بكر شعبة يخالفني في القراءة، فقال عاصم: أقرأتك بما أقرأني به أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه، وأقرأت أبا بكر – يعني شعبة – بما أقرأني به زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وكأن حفصاً كان يتوقع أن تتفق قراءة عاصم له ولشعبة[٣].

وحفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر بن أبي داوود الأسدي الكوفي الغاضري البزاز، ولد سنة تسعين، وكان ربيب عاصم (ابن زوجه) وقال الذهبي: أما القراءة فثقة ثبت ضابط لها بخلاف حاله في الحديث، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي رضى الله عنه. قال ابن مجاهد: بينه وبين أبي بكر وهو الراوي الثاني لعاصم من الخلف أي اختلاف وفروق في الحروف خمسمائة وعشرين حرفاً في المشهور عنهما وذكر حفص أنه لم يخالف عاصماً في شئ من قراءته إلا في حرف الروم (س٣٠، ٥٤) "**الله الذي خلقكم من ضعف**" قرأه بالضم وقرأه عاصم بالفتح. ولم يكن يقرأ في القرآن غيره. أي لم يقرأ إلا بالضم ومع ذلك نقرأها نحن بالفتح.

قال أبو جعفر: وذكر غير واحد عن عمرو عن حفص أنه إنما رفع الضاد في الحروف في الروم لما حدّثه به فضيل بن مرزوق قال: أخبرني

عطية العوفي: أنه قرأ على عبد الله بن عمر "الله الذي خلقكم من ضعف" بالنصب، وردها على "من ضعف" بالرفع، وقال: إني قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم كما قرأتها عليّ، فردّها عليّ كما رددتها عليك.

توفى سنة ثمانين ومائة على الصحيح وقيل بين الثمانين والتسعين(٤).

وفي النصف الثاني من القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري كانت مرحلة نشوء الاختيار في القراءات حيث قام كل فرد من القراء في تلكم الفترة بالنظر فيما روى من حروف قرائية مختلفة واختار من بينها حروفه على أساس من مقياس معين انتهجه في الموازنة والاختيار قد يرجع إلى مستوى وثاقة السند وقد يرجع إلى قوة الوجه في العربية وقد يرجع إلى مطابقة الرسم وربما رجع إلى عوامل أخرى. ثم بعد اختياره يتبناه فينسب إليه أو يسمى اختياره وحرفه.

وفي ضوئه: نستطيع أن نعرف الاختيار بأنه الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهداً في اختياره.

وعبارة القرطبي التالية تعطينا صورة واضحة عن ذلك، قال في تفسيره: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء وذلك أن كل واحد منهم اختار مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به، ونسب إليه فقيل: حرف نافع وحرف ابن كثير.

وكلمة الحجة في كتب القراءات لا يراد بها الدليل، لأن دليل القراءة صحة إسنادها وتواترها وإنما يراد بها وجه الاختيار: لماذا اختار القارئ قراءته من بين القراءات الصحيحة المتواترة التي أتقنها؟ يكون هذا الوجه أحياناً تعليلاً نحوياً وأحياناً لغوياً أو معنوياً وتارة لأخبار أو أحاديث أستأنس بها في اختياره... فهي تعليل اختيار لا دليل صحة القراءة، إذ هي صحيحة بنفسها وتواترها لا بأسباب اختيار قارئ لها(٥).

والترجيح بين القراءات سمة وسمت كتب التفسير والنحو واللغة. ولم يكن في ذلك غضاضة بل إن القراءات السبع التي أقرها ابن مجاهد والثلاث المتممة للعشر التي ذكرها ابن الجزري هذه القراءات المتواترة قامت على الترجيح والاختيار والمفاضلة بين ما وصل إليهم من قراءات كثيرة منتهية السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد أورد أحد الباحثين المعاصرين جدولاً إحصائياً لترجيحات الفارسي في الحجة وبلغت ثمانين كما ذكر ترجيحات ابن خالويه في حجته وبلغت ستة وثلاثين وكان الطبري زعيم هذه المدرسة إذ كان يفاضل بين القراءات في كل آية يقف عندها ومن المصطلحات المشهورة عنده (وأولى القراءتين بذلك...) و(الأعجب عندي... إلخ، ويبدو أن هذا الاتجاه أصابه الجمود في عصر الاضمحلال في عهد الدولة العثمانية وبعد وفاة ابن الجزري ٨٣٣هـ[٦]. يقول غانم قدوري ما معناه: إن القراء كانوا يتخيرون من القراءات التي يسمعونها عن أئمتهم ما يستريحون إليه ويتركون ما خالف ذلك، وكان لكثير من علماء القراءات اختيار في القراءة، فلأبي عبيد اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر، ولأبي حاتم السجستاني اختيار لم يخالف مشهور السبعة إلا في حرف واحد.

وكذلك ليحيى بن المبارك اليزيدي اختيار خالف فيه أبا عمرو وفي حروف يسيرة واختيار القراء أكثر من أن نحصرها هنا. وقرأ الكسائي على حمزة ثم خالفه في بعض القراءات وكانت له اختياراته التي أصبحت بعد ذلك قراءة تخصه كما قرأ أبو عمرو على ابن كثير وجرى منه ما جرى من الكسائي مع حمزة.

وبعد أن انتشر النحو ودرسه القراء صار أداة في أيديهم للترجيح بين القراءات المروية التي توافق الخط في الاختيار فقد كان الغالب على الكسائي اللغات والعلل والإعراب وكان قد قرأ على حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة غير خارجة عما قرأ به السلف، وكان ورش عثمان بن سعيد (ت ١٩٧هـ) قد أخذ القراءة عن نافع إمام المدينة ثم اشتغل بالعربية ومهر

فيها "ولما تعمق في النحو اتخذ لنفسه مقرأ يسمى مقرأ ورش" ونجد روايات كثيرة تشير إلى ترجيح بعض الروايات على بعض استناداً إلى القواعد التي قعَّدها علماء العربية(٧).

وهذا ما يسعى إليه هذا البحث فباب الترجيح والاختيار ما يزال مفتوحاً بل ومتسعاً.

وقدمت في هذا البحث الصحة اللغوية وموافقة العربية على موافقة الرسم والخط العثماني لأن أصل تلقِّي القرآن كان المشافهة ولأن هذا الشرط الخاص بالرسم لم يكن منصوصاً عليه في أول الأمر وإنما حدث ذلك في عهد عثمان وبعد الجمع الثاني للقرآن .

المبحث الأول
الجانب الصوتي

أولاً: الإدغام:

تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أو كلمتين، إذا كان الصوت الأول مشكلاً بالسكون، والثاني محركاً، وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها. **قال المبرد:** وتأويل قولنا "مدغم" أنه لا حركة تفصل بينهما، أما الهدف المقصود من وراء هذه الظاهرة فهو التخفيف النطقي واقتصاد الجهد العضلي المبذول من اللسان جراء نطقه بحركات متماثلة متتالية لذا يلجأ اللسان إلى دمج هذه الحركات المتماثلة وتكوين حركة واحدة. وفي هذا قال **ابن جني:** "إنهم قد علموا أنّ إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة نحو قولك: شدَّ، قطَّع، ومعنى هذا أن نطق الحرفين المثلين صعب على اللسان فأرادوا التخفيف وعبر **سيبويه** عن ذلك بقوله: "أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة"(٨). وتسمى هذه الظاهرة في الدراسات اللغوية الحديثة بالمماثلة (Assimilation) وهي تسمية أوسع وأشمل وتعني التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى. أو هي: تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً. وبنظرة شاملة إلى هذه الظاهرة عند القراء العشر نلاحظ أنهم إجمالاً كانوا يدغمون، ثم كانت بينهم فروق واختلافات في هذا الإدغام وكونه بغنة أو بدون، فأبو عمرو بن العلاء مثلاً يتسع في هذه الظاهرة ليشمل إدغام الحرفين المتحركين والذي يسمى بالإدغام الكبير، ولا يتحقق له ذلك إلا بعد إسكان الحرف الأول. نحو (فيه هدى) لأن الإدغام لا يكون إلا بين ساكن ومتحرك، يقول **سيبويه:** "وشرط الإدغام هو أن يكون أول الصوتين ساكناً فإذا كان متحركاً فلابد من

إزالة الحركة حتى لا تحجز بينها" ومعنى عدم وجود حركة هو التلاصق بينهما فإن وجدت أزيلت حتى يتم هذا التلاصق، وأكد ابن خالويه هذا الشرط بقوله "الحركة تمنع الإدغام، وإنما يجوز الإدغام مع السكون لا مع الحركة"[٩]. وقد اتفق القراء على إدغام النون الساكنة والتنوين – إذا كانتا في آخر الكلمة – في حروف **(يرملون)** إذا وقعت أول الكلمة التالية نحو (من ربهم)، (هدى ورحمة) كذلك اتفقوا على إدغام اللام الساكنة في آخر الكلمة في اللام والراء، نحو (بل ربكم)، (هل لكم). وانفرد حفص عن عاصم بإظهار النون من قوله ﴿**وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ**﴾ (القيامة: ٢٧) ولام "بل" من قوله ﴿**بَلْ رَانَ**﴾ [المطففين: ١٤] مخالفاً الإجماع وأصوله في جميع القرآن[١٠].

ولا ندري هل قرأ حفص على هذا النحو مخالفاً شيخه عاصما؟ وقد أشارت كتب القراءات أنه كان يخالفه أحياناً في بعض الوجوه كما أشرنا إلى ذلك في المقدمة في آية الروم ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً**﴾ (الروم: ٥٤).

وإدغام هاتين الكلمتين (من، وبل) فيما يليها هو الأصوب لدواعٍ صوتية معتبرة، فالنون حرف أنفي مجهور لثوي قريب من مخرج الراء الأقوى وهي حرف تكراري مجهور لثوي وعند الإدغام تتحول هذه النون إلى مخرج مماثل لها وهي هنا الراء إذ تجمعهما صفات صوتية مشتركة بالإضافة إلى قربها في المخرج فيكون العمل من جهة واحدة كما يقول القدماء يقول بريتل مالمبرج: النون صوت شديد الحساسية، يتأثر بمجاوره، وينتقل غالباً بمخرجه إلى مخرج الصوت التالي له في حالات معروفة لدى علماء التجويد، وكذلك الحال بالنسبة للام والراء. فاللام تخرج من أدنى حافتي اللسان بعد مخرج الضاد إلى منتهى طرفه مع ما يليه من أصول الثنايا العليا. والراء تخرج من طرف اللسان مما يلي ظهره مع ما فوقه من الحنك الأعلى. وهما أيضاً متقاربان في الصفات وذلك لاشتراكهما في

الصفات الآتية: الجهر، والتوسط، والاستفال، والانفتاح، والإذلاق، والانحراف، **يقول أنيس عن اللام** هذا الصوت لكثرة شيوعه في اللغة العربية، طرأ عليه ما لم يطرأ على غيره من الأصوات الساكنة، إذ نلحظ سرعة تأثره بما يجاوره من الأصوات، وميله إلى الفناء في معظم أصوات اللغة. **ويقول أحمد مختار عمر**: واللام والراء من مخرج واحد، وكلاهما من النوع المجهور. ولكن تتميز الراء بأنها صوت مكرر يضرب اللسان معه في اللثة ضربات متتالية، مما يجعله صوتاً مركباً بالنسبة لصوت اللام(١١).

ويسمى هذا النوع من الإدغام بالمماثلة الرجعية (Regressive Assimilation) والتي يكون فيها التأثير من الثاني على الأول فرقاً بينها وبين المماثلة التقدمية والتي يكون فيها التأثير من الأول على الثاني.

وخلاصة القول: أن أسباب حدوث المماثلة بين الأصوات في الإدغام الرجعي منحصرة في (القوة)، والقوة تتحقق في صورتين:

١- قوة ذاتية في الصوت المؤثر، ناشئة عن اشتماله على عناصر صوتية أكثر من الصوت المتأثر.

٢- قوة موقعية، حين يكون الصوت المؤثر بداية مقطع في حين يحتل الصوت المتأثر نهاية المقطع السابق.

وقد وجه علماء العربية النقد لهاتين الروايتين عن حفص، فلم يشر إليها النحاس المتوفي ٣٣٨هـ، وربما لم يسمع بها، وهذا (أمر مستبعد، لأن رواية حفص اشتهرت في البيئة المصرية حيث أقام، أو لعله سكت عنها لعدم شهرتها ومخالفتها الإجماع وقواعد العربية. **قال سيبويه:** فإذا كانت يعني اللام غير لام المعرفة نحو لام هل وبل فإن أدغم في بعضها أحسن، وذلك نحو: هل رأيت، فإن لم تدغم فقلت هل رأيت فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة. **وقال الفارسي:** تعليقاً على قراءة (من راق) لحفص لا أعرف وجه ذلك. **وقال القرطبي:** الصحيح الإدغام. **قال الواحدي:** إن إظهار النون عند حروف الفم لحن فلا يجوز إظهار نون "من" في قوله: "من راق".

وقال والوجه أن يقال: قصد الوقف على من وبل، فأظهرها ثم ابتدأ بما بعدها وهذا غير مرضي من القراءة(١٢).

ولعل أشهر نقد وجِّه لهاتين الروايتين ما صدر من ابن جني حيث يقول أما قراءة عاصم: "وقيل من راق" ببيان النون من (مَن) فمعيب في الإعراب، معيف في الأسماع، والغريب أن يأتي هذا النقد من ابن جني وهو الذي انتصر للقراءات المتواتر منها والشاذ وألف فيها كتاب المحتسب. وذكر ابن الحاجب والرضي أن الإدغام واجب، قال الزمخشري الإدغام أجود(١٣).

وقد عللوا هذا الإظهار لهذين الموضعين من حفص لعدم اللبس. قال القرطبي أظهر عاصم وقوم النون في قوله تعالى: (مَن راقٍ) واللام في قوله (بل ران) لئلا يشبه مرَّاق وهو بائع المرْقة، وبرّان في تثنية البّر. **قال المهدوي:** "وكان يلزم حفصاً مثل ذلك فيما شاكل هذه المواضع وهو لا يفعله، فلم يكن لقراءته وجه من الاحتجاج إلا إتباع الأثر في الرواية. قال أبو شامة: "أولى من هذه المواضع بمراعاة الوقف عليه: ﴿**وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّـهِ جَمِيعاً**﴾ **(يونس: ٦٥)** فينبغي الوقف على "قولهم" لئلا يتوهم أن ما بعده هو المقول، وكذا "**أنهم أصحاب النار الذين يحملون العرش**" ينبغي أن يعتنى بالوقف على "النار" لئلا يتوهم الصفة: قلت: وتوهم هذه الأشياء من البعد البعيد. وقال أبو شامة أيضاً: ولو لزم الوقف على "اللام" و"النون" ليظهرا للزم ذلك في كل مدغم"(١٤).

وقد روى أن حفصاً كان يسكت على هاتين الكلمتين (من) و(بل) سكتة وصفوها بالخفيفة واللطيفة دون تنفس ثم يواصل القراءة، وقد عبر ابن مجاهد عن هذا المسلك من حفص (وكأنه في ذلك يصل) وكأنه بهذه السكتة يجمع بين الأمرين أن يصل الكلام دون أن يدغم حيث كانت سكتته بلا تنفس وكانت أقل من زمن الوقف.

وهذا السكت عبارة عن قطع الصوت زمناً ما دون زمن الوقف من غير تنفس. واشتهر عن الكوفيين هذا الضرب من الوقف فكان حفص يسكت في أربعة مواضع **(عوجاً)** [الكهف:١]، **(مِن مَّرْقَدِنَا)** [يس: ٥٢]، بجانب هذين الموضعين. وسكتات أبي جعفر يزيد بن القعقاع على كل حرف من حروف فواتح السور، وسكتات حمزة في نحو الأرض، والآخرة والإيمان، وكما كان ورش يسكت على أواخر السور، وهذه السياقات النطقية الغريبة من القراءة لم يرد فيها من كلام العرب شئ ولم يؤثر ولو مثال واحد في حديث أو شعر، وهذا الوقف على هذا النحو يخل بالمعنى إذ لا يحق الوقف على المبتدأ دون الخبر لعدم إفادة الكلام وهذا ما عبر عنه ابن جني في الخصائص.

بعد هذه المقارنة الموجزة بين رواية حفص لهذين الموضعين وبقية العشرة يمكن القول إن النظرة التكاملية الشاملة تفرض علينا – أو على الأقل تدعونا – الأخذ بالوجه الآخر للقراء وهو الإدغام لموافقتها العربية والإجماع.

وليس في ذلك غضاضة لإن إجماع هؤلاء يجعل سندهم أقوى وأسلم، والأولى أن نأخذ بالأفصح والأصح والأقوى والأشهر، خاصة وأنهم رووا أن لحفص وجهاً آخر وافق فيه الإجماع(١٥).

وهذه هي الثمرة المرجوة والفائدة الحقيقية من التعرف على القراءات المختلفة والروايات المتفرقة، فنتخير أحسنها وأرجحها خاصة أنها توافرت لها شروط القراءة الصحيحة التي وضعوها من صحة السند و موافقة العربية ومتابعة الرسم.

وليس لنا أن نتهم من يقرأ هذين الموضعين بالإدغام موافقاً الإجماع بالخطأ والخروج، فهذا الزعم وهذا التصور نشأ في القرون المتأخرة في عصر الجمود الفكري للمسلمين على كل الأصعدة.

ثانياً: التضعيف:

ومنه تضعيف الصائت وتضعيف الصامت، ويعنينا هذا النوع الثاني وفيه يتتالى الصامت ذاته في كلمة واحدة ويأتي الصامت الأول في نهاية مقطع والصامت الثاني في بداية المقطع التالي مثل مَدَّ، وشد، وقدم، هدم.

وردت قراءات بتشديد عين الفعل وأخرى بتخفيفه، كان اختيار حفص في هذا الأمر موفقاً إجمالاً إلا ما نعتقد أن قراءة الآخرين كانت أولى وأفضل من جهة المعنى وأقرب إلى السياق الذي وردت فيه، وهذا مجرد اجتهاد ورأي ورغبة في الاستفادة من القراءات المتعددة للوقوف على أحسنها.. ﴿**فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**﴾ (البقرة: ١٠)، قرأ معظم العشرة بتشديد (يكذبون)، وقرأ حفص وآخرون بالتخفيف، والتخفيف يجعل الفعل لازماً أي يكذبون في ادعائهم والتشديد يجعله متعدياً أي يكذبون الرسل(١٦).

ويمكن ترجيح قراءة التشديد على التخفيف لأن تكذيب الرسل يعني بالضرورة كذبهم فيما أخبروا، وليس العكس، والعذاب الأليم يكون مستحقاً لهؤلاء لأنهم كذبوا الرسل ولم يتبعوهم فارتكبوا أعظم الآثام وأفحش الكبائر لكفرهم بالله، ولا يكون العذاب أليماً لمجرد أنهم يكذبون، ولأن التخفيف قد يشعر بأن العذاب سيحل بهم لمجرد أنهم قد كذبوا بصرف النظر عن إيمانهم أو عدمه.

وهؤلاء الذين يكذبون على الرسول بالضرورة يتكرر الكذب منهم معه ومع غيره ما داموا قد تجرأوا على الله وادعوا الإيمان، ولأن في قلوبهم مرضا فتكرار هذا منهم يناسبه قراءة التشديد التي تدل على المبالغة وحدوث ذلك منهم مرة بعد مرة، قال ابن الأنباري: "وكذَّب أبلغ من كذَب، لأن من كذّب الرسل فقد كذب أيضاً"(١٧) والذي يجعل قراءة التشديد أفضل أن قراءة

التخفيف أفادها قوله "**وما هم بمؤمنين**" أي كاذبون، أما قراءة التشديد فقد أفادت جديداً.

ويؤيد قراءة التشديد كذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿**وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا**﴾ (الأنعام: ٣٤)، وقوله تعالى: ﴿**بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ**﴾ (يونس: ٣٩)، و﴿**وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ**﴾(يونس:٤١)،﴿**وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ**﴾ (فاطر:٤)، ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا**﴾ (الحديد: ١٩)، قال أبو علي الفارسي: "والتكذيب أكبر من الكذب لأن كل من كذّب صادقاً فقد كذَب، وليس كل من كذب كان مكذِّباً لغيره)، وقال الزمخشري: فقراءة التشديد أفضل على كل حال حتى ولو كانت بمعنى القراءة الأخرى لأن فيها مبالغة وتكثيرا[١٨].

أما استدلال الطبري بآية المنافقين ﴿**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾ (المنافقون: ١) في ترجيحه التخفيف على التشديد وأنه لم يقرأ "وأن المنافقين لمكذبون" فيمكن الرد عليه: بأنه يتعذر بأن يقرأ أحد على هذا النحو لأن فيه مخالفة صريحة للرسم الذي يعد ركناً أساسياً للقراءة الصحيحة، فكان لابد أن يحدث الإجماع على قراءة آية المنافقين.

وقد أجيز الكذب في بعض الحالات كما جاء في الحديث في ثلاثة مواطن: في الحرب، وإصلاح ذات البين، وكذب الرجل لامرأته ليرضيها. وفي حديث الشفاعة عن إبراهيم عليه السلام أنه يقول: "**لست لها إني كذبت ثلاث كذبات**" وذلك قوله: ﴿**إِنِّي سَقِيمٌ**﴾ (الصافات: ٨٩)، وقوله ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾ (الأنبياء: ٦٣)، وقوله للملك في جواب سؤاله عن امرأته سارة "هي أختي" حين أراد غصبها. فقراءة التخفيف قد تعني أن العذاب الأليم سيحل بكل من يكذب حتى ولو كذب مضطراً، وقراءة التشديد تأمن من ذلك اللبس.

وقال تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ**

اللَّـهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢) قرأ حفص ومعظم العشرة "**يطهرن**" بالتخفيف، وقرأ حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم وخلف العاشر بالتشديد "يطَّهَّرن" بفتح الطاء والهاء مع التشديد فيهما.

جاء في اللسان: وطهرت المرأة، وهي طاهر: انقطع عنها الدم ورأت الطهر، فإذا اغتسلت قيل: تطهَّرت واطّهّرت، قال الله عز وجل: ﴿**وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا**﴾ (المائدة: ٦). وروى الأزهري عن أبي العباس أنه قال في قوله عز وجل: ﴿**ولا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ**﴾ (البقرة: ٢٢٢)، وقرئ: "**حتى يطّهّرن**" قال أبو العباس: والقراءة يطهُرْن، لأن من قرأ يطهُرْن أراد انقطاع الدم، فإذا تطّهّرن اغتسلن، فصيّر معناهما مختلفاً، والوجه أن تكون الكلمتان بمعنى واحد، يريد بهما جميعاً الغسل، ولا يحل المسيس إلا بالاغتسال، ويصدّق ذلك قراءة ابن مسعود: "**حتى يتطهّرْن**"، وقال ابن الأعرابي: طهرت المرأة، هو الكلام، قال: ويجوز طهُرَت، فإذا تطُهْرن اغتسلن، وقد تطّهرت المرأة واطّهّرت، فإذا انقطع عنها الدم قيل: طُهَرت تطْهُرُ، فهي طاهر، بلا هاء، وذلك إذا اطهرت من الحيض.

ويرجح الفارسي قراءة التخفيف لأنها ثلاثية تقابل (طمث) الثلاثية أيضاً، ولا يُعوَّل على ذلك لأن (طمث) فعل يتم بطريقة بيولوجية خالصة، أما (الطهر) فيُحتاج فيه إلى عمل من جانب الإنسان[١٩].

ويؤيد قراءة التشديد قوله بعدها: "فإذا تطهّرن" ولم يقل: "فإذا طهرن".

يذكر الطبري إجماعهم على أن "يطهُرْن" بمعنى انقطاع الدم، و"يتطهّرن" بالتشديد تعني الاغتسال، والاغتسال لا يكون إلا بعد انقطاع الدم، وقد أجمع الفقهاء على أن اقتراب المرأة لا يكون إلا بعد الاغتسال عدا أبا حنيفة الذي احتج بقراءة التخفيف من جواز وطء المرأة بمجرد انقطاع

الدم وهذا خروج عن الإجماع، وكأن اختلاف القراءتين أدى إلى إشكال فقهي حُسم لصالح قراءة التشديد أخذاً بالحيطة على الأقل.

ويؤيد قراءة التشديد كذلك أنها في مصحف أبيّ وعبد الله "يتطهرن" وفي مصحف أنس بن مالك "ولا تقربوا النساء في محيضهن واعتزلوهن حتى يتطهرن"[٢٠]. قال الألوسي: فلما دلت قراءة التشديد على أن غاية حرمة القربان هو الاغتسال والأصل في القراءات التوافق حملت قراءة التخفيف عليها بل قد يدعي أن الطهر يدل على الاغتسال أيضاً بحسب اللغة ففي القاموس: طهرت المرأة، انقطع دمها واغتسلت من الحيض لتطهرت[٢١].

ويبدو أن قراءة التخفيف والتشديد يراد بهما شئ واحد بصرف النظر عن خلافهم في هذا الشئ فإما أن يراد بهما مجرد انقطاع الدم أو يراد بهما كذلك الاغتسال لأن قوله بعدها تناول شيئاً آخر ومسألة أخرى وهي مكان الوطء بعد التطهر، وعلى أية حال تكون قراءة التشديد أولى وأرجح لإجماعهم على الأقل أنها تعني الاغتسال، وزيادة المبنى كما يقولون تعني زيادة المعنى. كما أن عاصماً بصفة عامة قرأ بالوجهين والأخذ بأي منهما ليس فيه تجاوز.

قال تعالى: ﴿**مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ**﴾ (آل عمران: ١٧٩).

قرأ حمزة والكسائي والحضرمي ويعقوب وخلف العاشر: "حتى يميّز" و"ليميّز" (الأنفال: ٣٧) بضم الياء والتشديد، وقرأ الباقون: "حتى يميز" و"ليميز" بالتخفيف وفتح الياء.

يروى في التفسير أن الكفار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم تخبرنا بأن الإنسان في النار حتى إذا صار من أهل ملتك قلت: إنه من أهل الجنة. فأعلم الله عز وجل – أن حكم من كفر أن يقال له: إنه من أهل النار، ومن آمن فهو – ما آمن وأقام على إيمانه وأدى ما افترض عليه –

من أهل الجنة وأعلم أن المؤمنين وهم "الطيب" مميزون من "الخبيث" أي مخلَّصون(٢٢).

يقال: مِزت الشئ أميزه ميزاً إذا فرقت بين شيئين. فإن كانت أشياء قلت: ميزتها تمييزاً. ومثله إذا جعلت الواحد شيئين قلت: فرَقت بينهما مخففاً ومنه فرق الشعر. فإن جعلته أشياء قلت: فرّقته تفريقاً، وجاء في اللسان ما معناه: ماز يميز بالتخفيف لا يُعرف في كلام العرب كثيراً ولا يتصرف تصرف ميَّز بالتشديد.

احتج أبو عمرو للتخفيف بقوله: لا يكون (يُمَيّز) بالتشديد إلا كثيراً من كثير، فأما واحد من واحد فـ (يميز) على معنى يعزل، فكأنه ينتصر لقراءة التخفيف لزعمه أن المقام مقام تفريق بين واحد وواحد (الخبيث والطيب)، والحقيقة أن الأمر ليس كذلك، فالمقصود بالخبيث والطيب جنسهما فهم كثيرون قال الرازي: وحجة من قرأ بالتشديد: أن التشديد للتكثير والمبالغة وفي المؤمنين والمنافقين كثرة، فلفظ التمييز هاهنا أولى ولفظ الطيب والخبيث وإن كان مفرداً إلا أنه للجنس فالمراد بهما جميع المؤمنين والمنافقين لا اثنان منهما(٢٣).

ونحن في اللغة النموذجية لا نعرف تقريباً (يميز) بالتخفيف إلا في تلاوة هاتين الآيتين، والمستعمل (ميّز) بالتشديد، هذا التضعيف للفعل ويعطي إيحاءاً وجرساً للمعنى الراسخ في الذهن من هذا الفعل وهو التفريق والتصنيف والفصل، وزيادة المبنى تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة المعنى.

وهذه الحقيقة اللغوية لا تكون في كل الأحوال وفي كل القراءات لأن هذه الزيادة تكون أحياناً مدعاة إلى تغيير حكم فقهي مستقر ومُسلَّم به كما هو الحال في قراءة "عقدّتم" بالتشديد لحفص وغيره، وبالتخفيف لآخرين من

سورة المائدة ﴿**لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ**﴾ (المائدة: ٨٩)[٢٤].

أنكر أبو عبيدة قراءة حفص ومن تابعه بالتشديد. قال: لأنه للتكرير، وخاف أن يلزم من قرأ به أن لا يوجب الكفارة حتى يحلف مراراً،، قال العكبري وأبو حيان: التخفيف هو الأصل، ويعلل الطبري لهذا التوجيه بأن العرب لا تكاد تستعمل فعّلت في الكلام إلا فيما يكون فيه تردد مرة بعد مرة، مثل قولهم: شددت على فلان في كذا إذا كرر عليه الشد مرة بعد أخرى، فإذا أرادوا الخبر عن فعل مرة واحدة، قيل: شددت عليه بالتخفيف وقد أجمع الجميع لا خلاف بينهم أن اليمين التي تجب بالحنث فيها الكفارة، تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة وإن لم يكررها الحالف مرات وكان معلوماً بذلك أن الله مؤاخذ الحالف العاقد قلبه على حلفه وإن لم يكرره ولم يردده. وإذا كان ذلك كذلك لم يكن لتشديد القاف من عقّدتم وجه مفهوم. وكأن قراءة التخفيف أدق لغوياً لأنها تعني مجرد الحلف وقد يعترض معترض بأنه لا كفارة على الحلف مرة واحدة على قراءة التشديد. وهذا ما وقع بالفعل، فقد روى عن ابن عمر أنه قال: التشديد يقتضي التكرار فلا تجب عليه الكفارة إلا إذا كرر وأنه كان إذا حنث من غير أن يؤكد اليمين أطعم عشرة مساكين، فإذا وكد اليمين أعتق رقبة قيل لنافع: ما معنى وكد اليمين؟ قال: أن يحلف على الشئ مراراً[٢٥].

وإذا كنا لا نستطيع أن نحذو حذو الأوائل من أمثال أبي عبيدة والطبري الذين كانوا يناقشون القراءات مناقشة موضوعية دون حرج أو تردد، إذا كنا لا نستطيع أن نفعل ذلك فأحرى بنا على الأقل التأكيد على أن القراءة الأولى هي قراءة التخفيف لأنها الأقرب إلى تحقيق المعنى الذي دلت عليه السنة وكان عليه إجماع المسلمين من أن الكفارة تجب بمجرد الحلف، دون أن يقع صدام ولبس سواء على مستوى اللغة أو على مستوى الفقه.

وقرأ الكوفيون بعامة: ﴿**وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنْبُوعاً**﴾ (الإسراء: ٩٠) بتخفيف "تفجر"، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر "حتى تفجِّر" بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم وكسرها، واتفقوا على تشديدها في الآية الأخرى ﴿**فَتُفَجِّرَ الأَنْهَارَ خِلالَهَا تَفْجِيراً**﴾ (الإسراء: ٩١).

يرى الدمياطي أن اتفاقهم في الثانية كان نتيجة التصريح بالمصدر "تفجيرا" وهذا القول يطرح سؤالاً مؤداه: هل كان الأصل في القراءة السند أم الاختيار والاستحسان؟

ويبقى السؤال مطروحاً خاصة إذا علمنا أن الكوفيين احتجوا بقراءة التخفيف بأن الينبوع واحد ومن شدد احتج بأنه – وإن كان واحداً – يراد به الجمع، كما احتج عاصم ومن تابعه بالآية من سورة البقرة ﴿**فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً**﴾ (البقرة: ٦٠)، و"انفجر" مطاوع (فجر) بالتخفيف.

ومع ذلك يمكن اختيار قراءة التشديد وتقديمها على الأخرى لاتفاقها مع الثانية ولأن الأصل في استعمال هذا الفعل التشديد ولأن "تفجر" مخففاً يشترك في اللفظ مع الفعل (فجر) من الفُجر وهو التمادي في المعاصي والانحراف عن الحق. كما أن التشديد اختيار أبي عبيدة والنحاس[٢٦].

وعلى الرغم من أن القراء اتفقوا على قراءة قوله تعالى ﴿**يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي المُؤْمِنِينَ**﴾ (الحشر: ٢) بتخفيف "يخربون" عدا أبا عمرو قرأها مشددة "يُخرِّبون"، على الرغم من ذلك نرى أن قراءة أبي عمرو هي الأولى لأن الفعل (خرَّب) شائع في الاستعمال أكثر من الفعل (أخرب)، وربما دلالة الأول على تصوير الخراب هي التي منحته البقاء وتوارى الفعل الثاني الذي لا يُنتبه إليه إلا عند قراءة هذه الآية، كما أن الفعل (يخرب) بالتخفيف يتفق مع الاستعمال العامي عندما يقال على سبيل الذم (يخرب بيتك) وكأن هذا الفعل على صورته مخففاً أصبح مبتذلاً، يعلل أبو عمرو

اختياره لقراءة التشديد بقوله: "إنما اخترت التشديد لأن الإخراب ترك الشئ خراباً بغير ساكن، وبنو النضير لم يتركوا وإنما خربوها بالهدم يؤيده قوله تعالى ﴿**بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ**﴾.

قال سيبويه: "وقد يجيئ فعلت وأفعلت في معنى واحد مشتركين كما جاء فيما صيّرته فاعلاً ونحوه، وذلك وعزت إليه وأوعزت إليه وخبرت وأخبرت... وقد يجيئان مفترقين"(٢٧). وكأن الفعلين بمعنى واحد عُدّى أحدهما بالهمزة وعدى الآخر بالتشديد، قال الفراء: من قرأ (يخرِّبون) فمعناه: يهدمون. ومن قرأ (يُخربون) فمعناه: يعطلون. وقال الزجاج: (يخرِّبون) أي: يعرضونها لأن تخرب(٢٨).

وكما تثقل الأفعال تثقل الحروف والأدوات، فقد وردت بعض حروف المعاني مثقلة في قراءة ومخففة في أخرى، ولعل أشهرها على الإطلاق ما دار حولها خلاف غريب وعميق بين اللغويين والمفسرين بل والقراء أنفسهم، وذلك قوله: ﴿**وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**﴾ (هود: ١١١).

القراءة فيها على أربع مراتب:

الأولى: لنافع، وابن كثير بتخفيف نون "وإن" وميم "لما".

الثانية: لأبي عمرو والكسائي ويعقوب وخلف العاشر بتشديد نون "وإنّ" وتخفيف ميم "لما".

الثالثة: لابن عامر وحفص وحمزة وأبي جعفر بتشديد نون "وإنّ" وميم "لما".

الرابعة: لشعبة بتخفيف النون، وتشديد الميم.

وينحصر الإشكال في هذه الآية التي طال حولها النقاش والجدال في تخفيف "إن" وإعمالها وتشديد "لما" والذي نقرأ به لحفص هو تشديد "إن" وتخفيف "لما".

يعد هذا التركيب شديد التعقيد والغرابة وخارج على أساليب العربية على هذا النحو سواء خففت "إن" أو شددت، فغرابة التركيب تتمثل في تشديد "لمّا" وقد أورد السمين في توجيهها ثمانية أقوال واستغرق حديثه عنها ثماني

صفحات من القطع الكبير، والمشهور عن المفسرين أن "لمّا" بمعنى "إلاّ" وقد أنكر الفراء وأبو عبيد ورود "لمّا" بهذا المعنى قال أبو عبيد: "أما من شدد "لمّا" بتأويل "إلا" فلم نجد هذا في كلام العرب، ومن قال هذا لزمه أن يقول: "لمّا أخاك" يريد: إلا أخاك وهذا غير موجود، وقال الفراء: وأما من جعل "لمّا" بمنزلة "إلا" فهو وجه لا نعرفه. وقد قالت العرب في اليمين: "بالله لمّا قمت عنا، وإلا قمت عنا" فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا في غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: "ذهب الناس لمّا زيداً" وقال أبو علي: إن تشديد "لمّا" ضعيف.

وقال الكسائي: الله أعلم بمعناها، لا أعرف وجه التثقيل في "لمّا". وهذا أمر عجيب أن يصدر مثل هذا القول عن أحد القراء السبعة وزعيم النحو الكوفي، المعروف باعتداده بنفسه وبتوسعه في قبول كل ما يُروى من قراءات وشعر، وقال المبرد والنحاس: هذا لحن، يعني تشديد "لمّا" قال: لأن العرب لا تقول: "إن زيداً لمّا خارج". قال الأستاذ درويش: هذه الآية مشكلة جداً ويزداد الإشكال في قراءتنا وهي تشديد إن وتثقيل "لما" وقد اعترف المعربون القدامى بعجزهم فقال السمين ما نصه: "هذه الآية الكريمة مما تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً وعسر على أكثرهم تلخيصها قراءة وتخريجاً[٢٩]. وقال ابن الأنباري: فأما من شدد الميم في "لمّا" مع تشديد النون فهو عندهم مشكل لأن "لمّا" ههنا ليس بمعنى الزمان ولا بمعنى إلا ولا بمعنى لَمْ، وقيل "لمّا مصدر "لمّ" من قوله "أكلاً لمّاً" ثم أجرى الوصل مجرى الوقف وهذا ضعيف لأن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يكون في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام[٣٠].

وأجدر بنا أن نتبع في هذه الآية قراءة أبي عمرو والكسائي بتشديد "إن" وتخفيف "لما" لأن لها وجهاً في العربية، ولا يعقل أن يقرأ معظم المسلمين بل كلهم تقريباً آيةً على نحو أعيا القائمين على العربية قديماً

وحديثاً شأنه، في إطار المنهج التكاملي الذي يسعى إلى التوفيق بين القراءات المختلفة وانتقاء أوضحها وأيسرها، وليس في ذلك حرج فكلها قراءات صحيحة السند والرسم إلا أن بعضها أقوى في العربية.

ومن الحروف التي اختلفوا حول قراءتها تثقيلاً وتخفيفاً "رُبَّ" في قوله تعالى: ﴿**رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**﴾ (الحجر: ٢). قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر "رُبَمَا" مخففة مفتوحة الباء، وقرأ الباقون "رُبَّما" مفتوحة الباء مشددة.

أجمع اللغويون على أن التثقيل هو الأصل لأن العرب تخفف المثقل ولا تفعل العكس، جاء في أسرار العربية: والأصل في "ربّ" أن تكون بالتشديد أما التخفيف فيكون بحذف إحدى الباءين، وحذف الحروف رفضه معظم النحويين وقالوا الحذف لا يدخل الحرف، فقراءة التشديد إذن تكون قد وافقت من كل الوجوه العربية(٣١).

قال أبو حاتم: أهل الحجاز يخففون ربما، قال الشاعر:

رُبَمَا ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصري وطعنةٍ نجلاء

وتميم وقيس وربيعة يثقلونها، وذكر ابن هشام في "ربّ" ست عشرة لغة مضافاً إليها التاء(٣٢).

قال ابن خالويه: "الحجة لمن خفف: أن الأصل عنده في التشديد باءان، أدغمت إحداهما في الأخرى، فأسقط واحدة تخفيفاً والحجة لمن شدد: أنه أتى بلفظها على الأصل، وهو الاختيار"(٣٣). وهي من المرات القلائل التي يرجح فيها ابن خالويه قراءة على أخرى، والغريب أن قراءة "ربما" بالتخفيف لم تؤثر في اللغة النموذجية في لغة المشافهة ولا تعرف إلا في بطون المصاحف وعند حفظة القرآن وظلت "ربّما" التي بالتشديد هي المعتمدة عند المتكلمين والكتاب.

والأولى في هذا المقام قراءة "رُبّ" بالتشديد لأنها كما رأينا هي الأصل ولموافقتها العربية واللغة النموذجية، وإلا سيبقى بين لغة القرآن ولغة الكلام

حاجز شاركنا في إقامته ويمكن إزالته، خاصة وأن معظم العشرة قرأوها بالتشديد، ونحن نجد صعوبة في تعليم الناس هذه القراءة، وتبدو الكلمة بالنسبة لهم كأنها من لغةٍ أخرى لاعتيادهم نطق "ربما" مثقلة.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي "فعدلك" مخففة. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب "فعدلك" مشددة. وقد أجمع اللغويون والمفسرون على ترجيح قراءة فعدَّلك بالتشديد لموافقتها للمعنى وتناسقها مع التركيب، **قال الفراء:** ومن قرأ "فعدّلك" مشددة فإنه أراد – والله أعلم: جعلك معتدلاً معدل الخلق، وهو أعجب الوجهين إليّ، وأجودهما في العربية لأنك تقول: في أي صورة شاء ركبك، فتجعل – في – للتركيب أقوى في العربية من أن يكون في للعدل لأنك تقول: عَدَلتك إلى كذا و كذا، وصرفتك إلى كذا وكذا، أجود من أن تقول عدلتك فيه، وصرفتك فيه. واختار أبو عبيدة هذا الوجه لأنه يتوافق مع قوله ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾ (التين: ٤) أي عدلك في الخلق فلم تشبه الحيوان ولم تمشِ على أربع.

ولهذه الأسباب اختار الطبري قراءة التشديد. وإذا كان الفعلان بمعنى واحد فإن (عدّل) بالتشديد بلا شك أفضل من (عدلك) وهذا ملاحظ في اللغة المعاصرة فالتعديل والتقويم معنيان متقاربان أما (عدلك) فلا تستخدم إلا في العامية بمعنى أقام الاعوجاج أو نحو ذلك كما أن هذا الفعل بالتخفيف يلتبس في المعنى مع الاستعمال القرآني له والذي يراد به شئ آخر نحو ﴿**ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾ (الأنعام: ١) أي يميلون ويحيدون عن الطريق وعن الحق.

تكون إذن قراءة التشديد موافقة للمعنى والتركيب واللغة النموذجية وأولى من (عدلك) بالتخفيف.

ولعل من الآيات التي تتصل بهذا الموضوع وكانت مثار جدل بين علماء العربية قوله تعالى ﴿**حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا**

جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ (يوسف: ١١٠) فالكوفيون عموماً وأبو جعفر قرأوا "كذبوا" على التخفيف وقرأها الباقون بالتشديد وظاهر القراءة على التخفيف التي نقرأ بها لحفص تفيد أن الرسل تشككوا في أمر السماء وأن نصر الله لن يأتي، وهذا يتنافى مع قوة اليقين التي كانوا عليها خاصة مع أولي العزم من الرسل، وقد أنكرت عائشة قراءة "كذبوا" بالتخفيف، ففي البخاري عن بن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها: قالت وهو يسألها عن قوله الله تعالى: "حتى إذا استيأس الرسل". قال: قالت (أكذبوا) أم (كذبوا) قالت عائشة: كذبوا. عن الزهري قال: أخبرني عروة فقلت: لعلها (كذبوا) مخففة قالت: معاذ الله.

روى عن ابن عباس أنه قال: ظن الرسل أن الله أخلف ما وعدهم. قال القشيري أبو نصر: ولا يبعد إن صحت الرواية أن المراد خطر بقلوب الرسل هذا من غير أن يتحققوه في نفوسهم، وفي الخبر: "إن الله تعالى تجاوز لأمتي عما حدّثت به أنفسها ما لم ينطق به لسانها أو تعمل به" ويجوز أن يقال: قربوا من ذلك الظن كقولك: بلغت المنزل أي قربت منه، وهذا التوجيه يجعل تفسير الآية وفق ما يشي به ظاهر النص على قراءة حفص و من تابعه.

وقد تكلف العلماء في تخريج هذه القراءة وأطالوا فيها، فقالوا: إن الضمير في "كذبوا" يعود إلى المرسل إليهم وليس للرسل، وهذا بعيد إذ لم يرد للمرسل إليهم ذكر وأجاب الرازي عن هذا الاعتراض بعد أن عرض للسؤال، قلنا: ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم وإن شئت قلت: إن ذكرهم جرى في قوله: ﴿**أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ**﴾ (يوسف: ١٠٩)فيكون الضمير عائداً إلى الذين من قبلهم من مكذبي الرسل.

ولا نستطيع القطع من خلال التركيب أن نتبين إن كان الظن في الآية للعلم واليقين أم للشك والترجيح، لذا كان الأولى قراءة التشديد التي تجعل

الضمير في الأفعال موحداً مراداً به الرسل كما يشير النص و"ظنوا" بمعنى "تيقنوا" وعندها يأتيهم نصر الله. وهذا وجه قريب كما صرح به العلماء، قال النحاس: قراءة التشديد بينة، وقال القرطبي: التشديد أولى، وقال السمين الحلبي: قراءة التشديد واضحة.

كما استدلوا على قراءة التشديد بتراكيب قرآنية أخرى تعضدها منها قوله تعالى ﴿**فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ**﴾ وقوله ﴿**فَكَذَّبُوا رُسُلِي**﴾ وقوله ﴿**إِن كُلٌّ إِلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ**﴾.

ثالثاً: الحذف والزيادة:

ونعني به حذف بعض الحروف في قراءة وإثباتها في أخرى، وكذلك الحال بالنسبة للزيادة، وهذه المواضع في جملتها تخضع لأسباب صوتية وأخرى تتعلق بالرسم العثماني...

قرأ الجمهور الفعل (يأتي) من قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ**﴾ (هود: ١٠٥) بحذف الياء، وأثبتها البعض[٣٤].

وكل النحويين تقريباً أجمعوا على أن الوجه هو إثبات الياء إذ ليس هناك مسوغ لحذفها، قال الزجاج: الذي يختاره النحويون (يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه) بإثبات الياء، والأجود في النحو إثبات الياء، وقال أبو حيان: وإثباتها وصلاً ووقفاً هو الوجه[٣٥].

وعللوا لحذفها بأنها لهجة هذيل يحذفون الياءات في هذه المواضع، وقال الكسائي: إن الفعل السالم يوقف عليه كالمجزوم، فحذف الياء كما تحذف الضمة، وقاس بعضهم حذف الياء في هذا الموضع على حذفه في نحو: لا أبالِ، ولا أدرِ أي لكثرة الاستعمال.

وتشعر من عبارات الفريقين: المحتج لحذف الياء والمحتج لإثباتها أن الأمر لم يكن مجرد سند متصل وقراءة متواترة بل هو استحسان واختيار واجتهاد وترجيح، فإذا كان الأمر كذلك جاز لنا أن نتخير من القراءات

العشر ما يناسب العربية من كل الوجوه بحيث لا يخرج عن اللغة النموذجية ولا يصطدم بالقاعدة التي تنص على أن الفعل المعتل تحذف لامه في أحوال بعينها وليس استحساناً أو اعتباطاً.

ويكون على هذا من أثبت الياء وافق العربية والكثير المستعمل، ومن حذفها أراد متابعة الرسم الذي نجهل عنه الكثير.

وشبيه بذلك حذف الياء من قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ**﴾ (الكهف: ٦٤) حيث قرأ (نبغ) بإثبات الياء في الوقف والوصل – وهو الأصل – ابن كثير ويعقوب وقرأ باقي القراء – ومنهم عاصم – بحذفها في الحالين.

والإشكال يتمثل في أن هذه الياء تعد من بنية الكلمة فلا تحذف إلا إذا كان هناك مسوغ إعرابي من جزم.

قال أبو حيان: وإثباتها أحسن. وقال الرازي: وكان القياس أن لا يحذف لأنهم إنما يحذفون الياء في الأسماء وهذا فعل.

قال سيبويه: جميع ما لا يُحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي، يعني أن الواو والياء الساكنتين في الفعل الناقص نحو: يغزو ويرمي لا يحذفان وقفاً لأنه لم يثبت حذفهما في الوصل لئلا يلتبس بالمجزوم إلا للضرورة أو شاذاً، وتشبيههم إياها بالقوافي في نحو قول زهير:

ولأنت تفرى ما خلقت ويعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفر

يريد: يفري

وقيل: حذفت الياء لأنه تمام الكلام فأشبه رؤوس الآيات.

وقيل: يجوز على ضعف القياس حذفها لأنها تحذف مع الساكن الذي يكون بعدها كقولك ما ينبغي اليوم؟ فلما حذفت مع الساكن حذفت أيضاً مع غير الساكن.

وقيل: حذفت الياء من هذا الفعل إتباعاً لخط المصحف حيث إنها رسمت بغير ياء. وهذا يعني ان القراءة تبعت الرسم، ومن المفترض أن الرسم تابع وتالٍ للقراءة لأن هذه الأخيرة هي الأسبق(٣٦).

وتوسع القراء في هذا الحذف توسعاً يدعو للدهشة والاستغراب وتباينوا في ذلك تبايناً كان أكثر غرابة، فحذفوا الياءات من الأسماء كما حذفوها من الأفعال، ونقف هنا على مثالين: الأول، حذف الياء من قوله تعالى: ﴿**الكَبِيرُ المُتَعَالِ**﴾ (الرعد: ٩)، أثبت ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب في رواية ياء (المتعال)، وقفاً ووصلاً، وحذفها الباقون.

وتحذف هذه الياء من هذه الأسماء المنقوصة إذا كانت نكرة لتنوينها لئلا يلتقي ساكنان، أما حال التعريف كما هو في هذه الآية فالأصل إثبات الياء لأن التنوين لا يجتمع مع التعريف فلم يعد للحذف مبرر، لذا قال معظم النحاة: إثبات الياء هو الأصل وهو الكثير المستعمل في لسان العرب وهو القياس، أما من حذفها فمتابعة للرسم وتشبيهاً لها بالفواصل والقافية وطلباً للتخفيف، ومع ذلك يبقى إثبات هذه الياء هو الأحسن دلالياً لأن النطق بالكلمة مبتورة على هذا النحو (**المتعال**) يذهب بمعناها، أما (المتعالي) فأحسن دلالياً وأكثر تعبيراً عن فحوى التشبيه والمراد بالوصف وأكثر إيحاءً في نقل الصورة التي تشى بها الكلمة من علوه سبحانه، خاصة مع امتداد الصوت بالياء والذي يذهب معه العقل كل مذهب في إدراك كنه هذا العلو.

المثال الثاني، حذف الياء من قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يُنَادِ المُنَادِ**﴾ (ق: ٤١) والاجتزاء بالكسرة.

قرأ حفص عن عاصم (**المنادِ**) بحذف الياء حالتي الوقف والوصل، وقد أثبتها بعض القراء في الحالتين منهم ابن كثير، وحذف الياء في هذا

الموضع يمثل إشكالاً لأن هذه الياء تمثل لام الكلمة في الميزان الصرفي فلا تحذف إلا لمسوغ صوتي أو إعرابي وهو غير موجود.

قال النحاس معللاً لهذا الحذف: ذلك أنك تقول: منادٍ ثم يأتي بالألف واللام فلا تغير الاسم عن حاله، يقصد إن الياء حذفت في هذا الموضع قياساً على حذفها إذا كان الاسم نكرة في نحو: قاضٍ وداعٍ، ولكن حذف الياء في هذه الحالة لوجود التنوين وهو حرف ساكن والياء كذلك فحذفوها لئلا يلتقي ساكنان، أما في حالات الأسماء المعرفة كالمنادي والقاضي والداعي فالقاعدة تنص على عدم حذف الياء لانتفاء السبب وهو التنوين إذ لا يجتمع التعريف والتنوين في كلمة.

قال أبو حيان: ومن أثبتها فعلى الأصل، ومن حذفها وقفاً فلأن الوقف تغيير يبدل فيه التنوين ألفاً نصباً، والتاء هاء ويشدد المخفف ويحذف في القوافي.

كذلك عللوا هذا الحذف بأنه مراعاة للرسم وإتباعاً للخط حيث إن الكلمة رسمت بدون الياء، وهذا يؤكد أن سلطان الرسم امتد إلى القراءات يوجهها ويشكلها، وكأن السند لم يكن وحده المعوِّل، وهذا الشرط الخاص بالرسم لم يكن منصوصاً عليه أول الأمر وإنما حدث في عهد عثمان وبعد الجمع الثاني للقرآن بل كان يكفي في القراءة حتى تكون صحيحة اتصال السند وموافقة العربية ثم أضيف إليهما هذا الشرط الخاص بموافقة الخط العثماني.

وقد قرأ على الأصل بعض القراء بإثبات الياء في الحالتين كابن كثير ويعقوب ولم يتهمهما أحد بمخالفة الرسم ولم يطعن في قراءتهم بل عُدت قراءتهم صحيحة، وإثبات الياء أفضل وأصح من جهة اللغة، قال سيبويه: والجيد في مثل هذا إثبات الياء في الوقف.

وقد يغتفر هذا الحذف إذا كانت الكلمة رأس آية لأن الحذف يقع على رؤوس الآي كثيراً لإقامة الفاصلة ولأنه مكان الاستراحة ولكن في هذا

الموضع حذفت الياء وليست رأس آية ولم يتم بها كلام لأنها مفتقرة لما بعدها ولا يستقيم الوقف عليها.

وإثبات الياء وهي عبارة عن كسرة طويلة أدق دلالياً لأن في إثباتها امتداداً بالصوت، والموقف موقف نداء، وقد اختاروا للنداء حرف الياء مضافاً إليها الألف وهي أم الباب، فالأولى إثباتها في هذا الموضع[٣٧].

وكما حذف القراء – ومنهم عاصم – الياءات في بعض المواضع زادوا ألفات في مواضع أخرى، والتزم بعضهم بما يقتضيه القياس وبالكثير المستعمل، من ذلك زيادة الألف في الكلمات **(الظنونا – الرسولا – السبيلا)** **(الأحزاب: ١٠، ٦٦، ٦٧)** معللين هذه الزيادة بمتابعة الرسم، وزيادة الألف في هذه المواضع تعد غريبة في اللغة لدخولها على اسم معرفة، ولا يقع ذلك إلا في الضرورة الشعرية وتسمى هذه الألف (بألف الإطلاق) كقول جرير:

أقلـــي اللـــوم عـــاذل والعتابـــا وقـــولي إن أصـبت لقـد أصـابا

وقول الآخر: **(يا دار عمرة من محلتها الجرعا)**

وأجاز الأخفش زيادة الألف في هذه المواضع لرعاية الفواصل كما تزاد في الشعر لإقامة الوزن.

قال الطبري: وقرأ ذلك بعض قراء البصرة والكوفة بحذف الألف من جميعه في الوقف والوصل، اعتلالاً بأن ذلك غير موجود في كلام العرب إلا في قوافي الشعر دون غيرها من كلامهم، وأنها تفعل ذلك في القوافي طلباً لإتمام وزن الشعر إذ لو لم تفعل ذلك فيها لم يصح الشعر خلافاً للقرآن لأن لا شئ يضطرهم إلى ذلك، وقالوا: هن في مصحف عبد الله بغير ألف

وأولى القراءات عندي بالصواب قراءة من قرأ بحذف الألف في الوصل والوقف، لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب.

وكما زيدت الألف في هذه المواضع – وهي عبارة عن فتحة طويلة – زيدت الفتحة عند حفص مع الياء في التركيب الإضافي (معي) حيث وقع، من هذه المواضع ﴿**وَلَن تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُواً**﴾ (التوبة: ٨٣)، ﴿**فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ (الأعراف: ١٠٥)، ﴿**مَعِيَ صَبْراً**﴾ (الكهف: ٦٧)، ﴿**إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ**﴾ (الشعراء: ٦٢)، ﴿**نَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ**﴾ (الشعراء: ١١٨)، ﴿**فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً**﴾ (القصص: ٣٤).

وقد انفرد حفص بهذا التحريك للياء إلا ما حُكى عن بعضهم في بعض المواضع، ولم تشر كتب القراءات واللغة والتفسير إلى هذا التحريك من قِبل حفص، وكأن هذا الأمر لم يكن معروفاً أو لم يكن مشهوراً، وقد أشاروا إلى أن إسكان الياء وتحريكها لغتان ونبَّه ابن جني إلى أن حروف العلة لا تقوى على تحمل الحركات لطبيعتها الصوتية يقول: "وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى احترامه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أحرى وأحجى". ويقول: "فإذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهي عن حفظ أنفسها وتحمل خواصها وعواني ذواتها، فكيف بها إذا جُشِّمت احتمال الحركات النيفات على مقصور صورها". ويضيف: "ومعلوم أن الحركات لا تحمل – لضعفها – الحركات. فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تُمنع من احتمالها الحركات أن إذا تحملتها جفت عليها وتكاءدتها"(٣٨).

وفي إطار منهج يسعى إلى التوفيق بين القراءات المختلفة وإلى تحقيق التكامل فيما بينها يكون الالتزام بما عليه القراء ورواتهم هو الأولى بالإتباع لتقليل الاختلافات بين هذه القراءات ما أمكن.

(قرأ بعضهم كل يوم هو في شأن) الرحمن٢٩ بتسهيل الهمزة، وبمعني أدق بحذفها، فتنطق هكذا (شان) وهي لغة حجازية جيدة وهي في هذا الموضع أفضل من القراءة بالتحقيق (شأن) ليتحقق الانسجام الموسيقي على رؤوس الآي. الرحمن – القرآن – تكذبان ..... إلخ

وهذا أمر يسعى إليه النص القرآني سعيا ويحرص عليه ويحدث من أجله تعديلا للتركيب بتقديم ما حقه التأخير والعكس وتذكير ما حقه التأنيث والعكس وإفراد ما حقه الجمع والعكس، ويصف سيبويه الهمزة بأنها نبرة من الصدر تخرج باجتهاد وهي أبعد الحروف مخرجا، فثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع. (٣٢) . وهذا أمر يشعر به مرتل القرآن عند هذا الموضع تحديدا إذ تحدث وقفة عميقة للقارئ، والأفضل الحذف بالتسهيل (شان) لتتوافق مع فواصل السورة.

المبحث الثاني
الجانب الصرفي

أولاً: الأفعال:

اختلف اللغويون والمفسرون في الترجيح بين رواية حفص ومن تابعه **(واعدنا)** من قوله تعالى ﴿**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**﴾ [البقرة: ٥١] وقراءة أبي عمرو ومن تابعه (وعدنا) بغير ألف[٣٩]. فأيد الأولى النحاس والكسائي وأنكرها أبو عبيدة ومكي وأبو حاتم.

يرى النحاس: أن رواية حفص ومن تابعه أفضل وأحسن وأجود و أنها من باب الموافاة وليس هو من الوعد والوعيد في شئ وإنما هو من قول: مَوْعدك يوم الجمعة، موعدك موضع كذا،والفصيح في هذا أن يقال: واعدته[٤٠]. (موسى أربعين ليلة). والفعل (واعد) فيه مفاعلة أي لا يقع إلا من اثنين فأكثر نحو عاون، شارك، قاتل، كما أن المواعدة تكون بين البشر لأنهم – وإن علا بعضهم فوق بعض درجات – إلا أنهم في منزلة واحدة وأما بين الله وعباده فلا يكون إلا (وعد) من طرف واحد منه سبحانه لأنه أعلى من أن ينتظر وعداً من المخلوقين.

قال مكي: إن ظاهر اللفظ فيه وعد من الله لموسى وليس فيه وعد من موسى فوجب حمله على الواحد بظاهر النص، وقال أبو حاتم قراءة العامة عندنا (وعدنا) بغير ألف لأن المواعدة أكثر ما تكون من المخلوقين والمتكافئين. ولا يبعد عند أبي حيان أن تكون المواعدة صدرت من الاثنين على أصل المفاعلة فيكون الله قد وعد موسى الوحي ويكون موسى وعد الله المجئ للميقات أو يكون الوعد من الله وقبوله كان من موسى وقبول الوعد

يشبه الوعد، ولا يبعد أن يكون الآدمي يعد الله بمعنى يعاهده. وهي عند العكبري ليست من باب المفاعلة الواقعة من اثنين بل مثل قولك: عافاه الله وعاقبت اللص(٤١).

والذي يرجح القراءة الأخرى أنها لا تحتاج إلى تأويل وتقدير وظاهرها يفي بالمعنى، وهذا بالطبع أفضل.

واختلف القراء كذلك حول قراءة (أعلم) من قوله تعالى ﴿**فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٩]. حيث قرأ حمزة والكسائي: (قال اعلم) بالأمر. وقرأ الباقون (أعلم) بقطع الألف وضم الميم، ورواية حفص ومن تابعه – وهم الأكثر – تعني أن عذيراً صاحب هذه المقولة قال لنفسه لما تبين له الأمر (أعلم أن الله على كل شئ قدير) وقراءة حمزة والكسائي على الأمر تعني أمرين: إما أن يكون الخطاب من الله وأمره سبحانه بذلك أو أن يكون خاطب نفسه أو كما يقولون نزل نفسه منزلة المخاطب الأجنبي كأنه قال لنفسه: اعلم ومنه قول الشاعر **ودّع هريرة،** وقول الآخر **وألم تغتمض عيناك، وتطاول ليلك.** ويرجح قراءة (اعلم) على الأمر، لأنها تسير على النسق نفسه في أمر هذا الرجل بقوله "**انظر إلى طعامك**"، و"**انظر إلى العظام**" ... إلخ، فسار على النسق نفسه "**اعلم أن الله على كل شئ قدير**" وليس هذا الرجل أفضل من إبراهيم الذي قال لربه في الآية بعدها ﴿**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي المَوْتَى**﴾ [البقرة: ٢٦٠] قال له بعدما حقق طلبه ﴿**وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾.

وقراءة ابن مسعود وابن عباس ترجح قراءة الأمر حيث قرءا "**قيل اعلم أن الله على كل شئ قدير**"(٤٢).

كل هذه الاعتبارات تجعلنا نرجح قراءة حمزة والكسائي على الأمر، خاصة وأن رواية حفص تحتاج إلى تأويل وتقدير كأن يكون المعنى (قال الآن أعلم) لأنه لو كان يعلم من قبل ما تعجب قائلاً "**أنى يحي هذه الله بعد**

موتها" ولو كان الفعل مسنداً إلى هذا الرجل لكان الأحرى أن يقول (علمت أن الله على كل شئ قدير).

واختلف القراء كذلك حول قراءة الفعل (مات) مسنداً إلى الضمائر المختلفة(٤٣).

واتخذ حفص موقفاً غريباً، فقرأ هذا الفعل في كل القرآن بكسر الميم عدا موضعي آل عمران ﴿**وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ**﴾، ﴿**وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ**﴾ [آل عمران: ١٥٧، ١٥٨]. وكأنه أراد أن يجمع بين اللغتين، فلا ندري هل أقرأه شيخه عاصم على هذا النحو أم هو من اختياره؟ خاصة وأن شعبة الراوي الثاني لعاصم قرأها بضم الميم في كل القرآن موافقاً في ذلك قواعد الصرف. حيث تقضي القاعدة الصرفية بضم فاء الفعل عند إسناده إلى الضمائر إذا كان معتل الوسط بالواو نحو قال، يقول، قلت، صام، يصوم، صمت، ويكسر هذا الحرف إذا كان معتل الوسط بالياء نحو باع، يبيع، بعت، غاب، يغيب، غبت، وقالوا إن الضمة والكسرة بمثابة الدليل على الحرف المحذوف.

نقل عن سيبويه قوله: الكسر في هذا الموضع شاذ، وهذا ما قال به المازني. وقال ابن جني: جاء على غير القياس وعلله بقوله: وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت. فيكون بعضهم يقول: "مِتّ تماتُ" وبعضهم يقول "مُتّ تموت" ثم سمع من أهل لغة الماضي وسمع من أهل لغة أخرى المضارع فتركبت من ذلك لغة أخرى(٤٤)، وأما الكوفيون فقالوا من قال: مِتّ قال: يَمَاتُ مثل خِفَتَ تَخَافُ ومن قال: مُت قال تَمُوتُ. وقال الأزهري القراءة الحالية واللغة الفصيحة (مَتّ)، (مُتْنَا).

فكانت من الوجوه التي ذكرت في تخريج هذه القراءة أنها لغة عن العرب، قال عيسى أهل الحجاز يقولون: مِتُم وسُفلى مضر يقولون: مُتّم بضم الميم فهما لغتان(٤٥).

ونقرر ونحن مطمئنون أن قراءة الضم في كل المواضع هي الأولى لأنها تمضي على القياس وتوافق الاستعمال، وخاصة وأن حفصاً قرأ باللغتين وبذلك لا يقع صدام بين ما تنص عليه القاعدة ويؤيده الاستعمال من جهة وبين ما يقرأ به من جهة أخرى ومن المفترض أن القرآن يوثق العربية ويسايرها.

كذلك وردت أفعال قرأها حفص بالبناء للمعلوم، وقرأها معظم القراء بالبناء للمجهول، وهو الوجه الذي نرجحه ونختاره لأن الفاعل فيها جميعاً هو الله فهو معروف واستتاره أولى وأدق دلالياً..

من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلاَ تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ**﴾ [النساء: ١٤٠].

فبناء الفعل للمعلوم يتعارض مع الصناعة النحوية لأنه يجعل الضمير المستتر في (نزل) يعود على غير مذكور وهذا يخالف قواعدهم، وبناء الفعل للمجهول يجعل التركيب أكثر شموخاً وهيبة بحيث يتوارى الفاعل الذي يحرك هذا الكون بقدرته ويجعل العبارة من المسلمات ومن الحقائق(٤٦).

كذلك قرأ حفص قوله تعالى: ﴿**لَوْلا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ**﴾ [القصص: ٨٢] بالبناء للمعلوم وقد انفرد عن السبعة بهذا الوجه(٤٧). والغريب في هذه القراءة أن كتب القراءات تشير إلى أن حفصاً انفرد بهذا الوجه عن الباقي وتشير كتب أخرى أنها رويت عن عاصم كذلك، هل يعني هذا أن حفصاً قرأها من تلقاء نفسه وكانت من اختياراته كما روت عنه الأخبار في آياتٍ أخر؟ أم إنه بالضرورة أخذها عن شيخه عاصم؟ ويقال في هذه الآية ما قيل في الآية السابقة ونضيف أن إسناد (الخسف) إليه سبحانه بما يحمل من معنى الدمار والخراب بصورةٍ

فجةٍ وصريحة من خلال بناء الفعل للمعلوم تجعل القراءة الأخرى أكثر قبولاً وترجيحاً، كما أن هذا البناء للمجهول يضفي على التركيب إيحاءات و يظلله بدلالات تثير الرعب في النفوس لعدم ظهور الفاعل وهذا يقطع الأمل في التراجع عن هذا الخسف أو تخفيفه، وكأنه من فعل الطبيعة، وقراءة ابن مسعود (لا نْخسِف بنا) تقوي القراءة الأخرى ببناء الفعل للمجهول(٤٨).

قال تعالى: ﴿**لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلاَ أَوْلادُكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ [الممتحنة: ٣].

ذكر السمين الحلبي في "يفصل" ثماني قراءات، ولا نعرف لماذا هذه الكثرة المفرطة في قراءة هذا الفعل؟ وما علاقة ذلك بالتيسير والتسهيل على الأمة؟ ومع ذلك يعنينا من هذه القراءات قراءتان: "يفصل" بالبناء للمعلوم وتخص حفص ومن تابعه و"يُفصل" بالبناء للمجهول لآخرين وعلى الرغم من أن قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ خَيْرُ الفَاصِلِينَ**﴾ [الأنعام: ٧٥]، وقوله أيضاً: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ**﴾ [السجدة: ٢٥]، ومجئ (الفاصل) من صفات الله، على الرغم من كل ذلك يبقى بناء الفعل للمجهول في رأيي أولى وأحسن لأن الفاعل معروف ولتنزيهه سبحانه عن التشبيه بأفعال العباد(٤٩).

وعلى العكس من ذلك قرأ الكوفيون ويعقوب قوله تعالى: ﴿**بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ**﴾ [الرعد: ٣٣] ببناء الفعل "وصُدوا" للمجهول وقرأها الباقون بالبناء للمعلوم وترجيحنا قراءة هذا الفعل بالبناء للمعلوم لإسناد الصد إليهم وأنه وقع منهم وهذا يوجب لهم العذاب ولا يكون لهم عذر أن غيرهم صدهم وأنهم أجبروا على ذلك، فبناء الفعل للمعلوم يفيد أن هناك سبقاً وإصراراً على هذا الصد وأنه من سجاياهم وبمحض إرادتهم ولهذا يستحقون العذاب.

وما سبق من آيات تتصل بهذا الموضوع يمكن أن تكون من قبيل الاستحسان والترجيح والأخذ والرد، وأن تكون مجرد وجهة نظر، ولكن هذه

القراءة للآية الكريمة من سورة هود﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا**...﴾[هود: ١٠٨] ببناء الفعل للمجهول على نحو ما قرأ حفص ليس فيها مجال للأخذ والرد ولا الاختيار والاستحسان لأنهم أجمعوا على تضعيف هذه القراءة وشذوذها(٥٠).

والفعل "سعد" ثلاثي لازم لا يتعدى فلا يقال: (سعده الله) قال أبو علي: حكى سيبويه: سَعِد يسعَدُ سعادة فهو سعيد وينبغي أن يكون غير متعد، كما أن خلافه الذي هو شقي كذلك، وإذا لم يكن متعدياً لم يجز أن يُبنى للمفعول به، لأنك إنما تبنى الفعل للمفعول به إذا تعلق به مفعول به، فأما إذا لم يكن له مفعول فلا يجوز أن تبنيه له، وإذا كان كذلك كان ضم السين من (سعدوا) مستثقلاً إلا أن يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس أو يكون من باب فَعَل وفعلته، نحو: غاض الماء وغضته، وحزن وحزنته، ولعلهم استشهدوا فيه بقولهم: مسعود، وأن مسعوداً على سُعدوا ولا دلالة قاطعة على هذا لأنه يجوز أن يكون مثل: أجنّه الله فهو مجنون. وقال في موضع آخر: لا يقال: سُعِد فلان كما لا يقال: شقى فلان، لأنه مما لا يتعدى(٥١).

وكان الأخفش يتعجب من الكسائي: كيف يقرأ بهذه القراءة مع علمه بالعربية! قال مكي: قراءة حمزة والكسائي "سُعدوا" بضم السين حملاً على قولهم: "مسعود"، وهي لغة قليلة شاذة. وضم السين بعيد عند أكثر النحويين إلا على حذف الزوائد.

وقال أبو البقاء: وهذا غير معروف في اللغة ولا هو مقيس، ومكي بن أبي طالب من الأئمة في علم القراءات ومن مؤسسي هذا العلم، وكان أولى به ألا يهاجم هذه القراءة لو كان ذلك محظوراً أو موقعاً في الحرج.

قال أبو عمرو: والدليل على أنه سَعِدوا أن الأول شَقوا ولم يقل: أشقوا، فكان رد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى ولو كانت بضم السين كان الأفصح أن يقال: "أسعدوا"(٥٢).

وربما لم يأخذ حفص عن شيخه عاصم هذه القراءة إذ كانت له انفرادات يخالف فيها أستاذه، وقد يكون تأثر في هذا الوجه بحمزة والكسائي، وكانت لهم سطوتهما بالكوفة والحظوة عند الخلفاء وكان لعلماء القراءات تحفظ على قراءتهما.

ثانياً: المشتقات:

دارت مناقشات وحوارات بين علماء العربية في الترجيح بين قراءة (مالك) بالألف وبدونها من سورة الفاتحة، ووصف أبو شامة هذا الجدال بين القراءتين بأنه وصل إلى حد يكاد يسقط درجة القراءة الأخرى(٥٣). وقد أورد أبو حيان في البحر في هذه الكلمة ثلاث عشرة قراءة: قرئ (مالك) على وزن فاعل، وقرئ (مَلِك) على وزن فعل بالخفض، و(مَلْك) على زنة سَهْل، و"(مَلِكي) بإشباع كسرة الكاف، و(مِلْك) على وزن عجل، و(مَلَكَ يوم الدين) بنصب الكاف من غير ألف، وقرئ برفع الكاف أيضاً وقرئ (مَلَك) فعلاً ماضياً، ومالك بنصب الكاف وملكاً بالنصب والتنوين، ومالكُ برفع الكاف...إلخ(٥٤). وهذا أمر يدعو للدهشة، والغرابة، إذ كيف يرد على كلمة واحدة كل هذا الكم من القراءات؟ وماذا عن صحة إسناد ذلك كله إلى الرسول صلى الله عليه وسلم؟

وكان الاتجاه الغالب ترجيح (ملك) على (مالك) عدا قلة رجحت الثانية قال أبو حاتم: إن (مالكاً) أبلغ في مدح الخالق من (ملك) و(مِلِك) أبلغ في مدح المخلوقين من مالك، والفرق بينهما أن المالك من المخلوقين

قد يكون غير ملك وإذا كان الله تعالى مالكاً كان ملكاً، وقد رجح بعضهم (مالك) لأن فيها زيادة حرف ولقارئها عشر حسنات.

أما من رجح القراءة الأخرى لغير حفص فهم كثيرون، وكانت تعليلاتهم مقبولة يؤيدها الإجماع والرسم والواقع اللغوي:

اعتل أبو عبيدة بأن الإسناد فيها أقوى، ومن قرأ بها من أهل العلم أكثر، وهي في المعنى أصح. ويقوي هذه القراءة قوله جل وعز ﴿**فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ**﴾ [طه: ١١٤]، وقوله ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، مَلِكِ النَّاسِ**﴾ [الناس: ١، ٢]، وفيه وجه ثالث يقويه وهو قوله تبارك وتعالى ﴿**لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ**﴾ [غافر: ١٦].

وإنما اسم المصدر من المَلِك، يقال: مَلِكٌ عظيم المُلْك.

والاسم من المالك: المُلْك، ومما يزيده قوة أن المَلِك لا يكون إلا مالكاً، وقد يكون مالكاً وليس بَملكٍ فهو أتم الوجهين.

وقال الطبري: وأولى التأويلين بالآية وأصح القراءتين في التلاوة عندي التأويل الأول وهي قراءة من قرأ "ملك" بمعنى الملك، لأن في الإقرار له بالانفراد بالملك إيجاباً لانفراده بالملك، وفضيلة زيادة الملك على المالك، إذ كان معلوماً أن لا ملك إلا وهو مالك، و قد يكون المالك لا مَلِكاً.

ويرى أن قراءة "مالك يوم الدين" تفيد ما أفاده قوله: "رب العالمين" قبلها وفي هذا تكرار.

وذُكر أن الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءته: "مَلِكِ يوم الدين" أصح إسناداً من الخبر بقراءته مالك. وأن وصفه بالملك أبلغ في المدح(٥٥).

واختار الزمخشري "ملك" لأمور منها: أن المُلك يعم والملك يخص.

قال الكسائي: أقرأ (مِلِك يوم الدين) و(مالك يوم الدين) يعني أنه كان يقرأ بالوجهين بالألف وغير الألف. ويؤيد هذه الرواية ما روى عن أبي عبيد أنه قال: قد كان الكسائي زماناً يقرؤها بالألف ثم بلغني عنه أنه قال: لا أبالي كيف قرأتها (مِلِكِ) أو (مالك)[٥٦].

والذي يؤكد هذه القراءة أعني قراءة (ملك) أنها رسمت كذلك بغير ألف في كل المصاحف، قال ابن الجزري: فإنها كتبت بغير ألف في جميع المصاحف، وقال الفارسي: لم يمل أحد الألف في (مالك)[٥٧]. وهذا يؤكد أن التزام خط المصحف والرسم العثماني التزاماً تاماً كان متعذراً من قبل القراء.

كل هذه الشواهد والأقوال تثبت ما نذهب إليه من أن موضوع القراءات لم يكن من الجمود على النحو الذي يحاول أن يصوره لنا المتأخرون بل كان في الأمر سعة واختيار وترجيح ولم تكن هناك أسوار فاصلة بين القراء وقراءاتهم وكانت الأرض رحبة على خلاف ما هو حاصل الآن من كراهة وتحريم، ويروي أن أبا شامة قال في شأن هذه الآية: "إني أصلي بـ (ملك) في ركعة وبـ (مالك) في ركعة".

انفرد حفص عن بقية القراء والرواة بكسر اللام من قوله تعالى ﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ**﴾ [الروم: ٢٢] ونقل عن حفص قوله: هذه الآيات لأهل العلم خاصة، وكأن هذا الفهم للآية هو الذي دعاه أن يقرأها على هذا النحو، وكأنهم كانوا يُعملون عقولهم فيما يقرأون وقرأ الباقون "للعالمين" بفتح اللام، جمع (عالَم) وهو اسم لما سوى الله تعالى من الموجودات، وقراءة الجمهور أولى لأن الاعتبار بهذه الآيات ليس مقصوراً على العلماء وإلا كانت حجة لمن دونهم ممن لم يعتبر بها، إذ الآيات والدلالات على توحيد الله يشهدها العالم والجاهل فهي آية للجميع وحجة على كل الخلق وليست بحجة على العالم دون الجاهل فكان العموم أولى بذلك.

قرأ حمزة وعاصم قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً**﴾ [الروم: ٥٤] بفتح الضاد من (ضعف) في كل المواضع وروى أن حفصاً قرأها بضم الضاد موافقاً للجمهور وباقي القراء، وقيل: إنه قرأها على هذا النحو من تلقاء نفسه دون أن يأخذها عن شيخه عاصم، والمثبت عندنا في المصحف والذي نقرأ به هو (ضَعف) بفتح الضاد وكأن جامعي القراءات لم يعبأوا بما ورد عن حفص والذي يؤيده الأثر والإجماع واللغة.

قال ابن عمر رحمه الله قال: قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم "من ضَعْفٍ" فقال لي "من ضُعْفٍ"[٥٨].

وهذا الحديث الذي يثير من الإشكالات أكثر مما يحل يؤيد القراءة بضم الضاد، وقالت المعاجم: الضُعف بالضم يكون في الجسد والضَعف بالفتح يكون للرأي والعقل، قال الفراء: الضم لغة قريش والفتح لغة تميم[٥٩].

ومعنى الضعف في الآية كما ذهب إليه معظم المفسرين النطفة فيكون أمراً متعلقاً بالبدن فتكون قراءة الضم هي الأقوى والأوضح والأولى خاصة وأن معظم القراء قرأوا على هذا النحو.

قال ابن عطية الضم أصوب.

المبحث الثالث

الـتراكيب

أولاً: الإسناد:

ويدور الكلام في هذا الجزء من البحث حول الفاعل والمبتدأ والخبر واختلاف حفص في قراءة بعض هذه الأركان التي لا يستغنى الكلام عنها موضحاً من خلال هذه المقارنة الوجه الذي نرجحه وسبب ذلك:

قرأ حفص وحمزة ﴿**لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب "البر"، فكان تفسير ذلك أن تكون الخبر وتقدم على المبتدأ وهو في هذا التركيب "أن تولوا"، وقرأ الباقون على الترتيب المعتاد برفع "البر" وجعله اسم (ليس) "أن تولوا" الخبر.

وهذا الوجه الأخير الذي عليه الجمهور هو الذي نرتضيه لمراعاته الترتيب المنطقي للجملة، وهذا الترتيب يكون ضرورياً في مثل هذه الحالات التي يتساوى فيها طرفا الإسناد: المبتدأ والخبر تعريفاً وتنكيراً حيث وقعت الكلمتان "البر"، و"تولية وجوهكم" معرفتين.

وقد ذكر (البر) في هذا الحيِّز القرآني أكثر من مرة جاء على الترتيب الطبيعي نحو "**ولكن البر من آمن بالله**"، "**ليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها**"، "**ولكن البر من اتقى**" مما يؤكد أن البر في جميع المواضع مخبر عنه وليس خبراً.

كما أنه يتعذر استخلاص القرائن المعنوية التي تسوغ هذا التقديم، ولولا الحركة الإعرابية لكان الالتزام بالترتيب الطبيعي هو سيد الموقف، وكانت الجملة ستمضي على ترتيبها المعتاد لو كانت (الحسنى) مثلاً بدلاً من (البر) لتعذر ظهور هذه العلامة في هذه الحالة وما استطاع أحد أن يزعم أن الحسنى خبر مقدم، قال الفارسي: "ليس" بمنزلة الفعل فالوجه أن

يليها الفاعل ثم المفعول، وقال الأزهري: الاختيار الرفع وهو أجود القراءتين، وقرئ "**ليس البر بأن تولوا**" وهذا الوجه يقوي قراءة الرفع بل يحتمه(٦٠).

قرأ حفص ونافع والكسائي ﴿**لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ**﴾ [الأنعام: ٩٤] بنصب "بينكم" وقرأ الباقون بالرفع على أنها فاعل "تقطع".

وقراءة حفص ومن تابعه تحتاج إلى التأويل والتقدير وقد ذكر السمين في تخريجها سبعة أوجه، ومما قيل في إعرابها: إنها ظرف لتقطع والفاعل مضمر: أي تقطع الوصل بينكم، ودل عليه شركاء، أو إنها وصف محذوف أي: لقد تقطع شئ بينكم أو وصل أو أن يكون هذا المنصوب في موضع رفع وهو معرب، وجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف وهو قول الأخفش، ومثله: ﴿**مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾ [الجن: ١١] (٦١).

روى أبو حاتم لأبي عمرو بن العلاء قال: من قرأ (بينكم) لم يجز إلا بموصول كقولك: لقد تقطع ما بينكم. ولا يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة، لا تجيز العرب (إن قام زيد) بمعنى: إن الذي قام زيد.

وقد أجمع كل من الفراء والزجاج وأبو منصور الأزهري على تحسين قراءة الرفع وقالوا: هو أجود لأنه لا يحتاج إلى تأويل كما أن استعمال (بين) في القرآن اسم ليس غريباً من ذلك ﴿**هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ**﴾ [الكهف: ٧٨] و﴿**مِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ**﴾ [فصلت: ٥]، وحكى سيبويه: أحمر من بين العينين.

ويكون معنى الآية على قراءة الرفع (لقد تقطع الوصل الذي كان في الدنيا) وكأن البين من الأضداد بمعنى: الوصل والفراق.

كذلك قرأ حفص والجمهور ﴿**اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ**﴾ [إبراهيم: ٢] بالجر وقرأها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر بالرفع، وهذه الأخيرة أسلم على أن تكون مبتدأً وما بعدها الخبر أو أن يكون لفظ الجلالة

خبراً لمبتدأ محذوف، أما قراءة حفص والجمهور فتخريجها نحوياً يشكل فلا تصلح صفة لأن لفظ الجلالة لا يقع نعتاً، والقياس أن يقال: (الله الحميد – الله الخالق) ولا يقال العكس، وكونه بدلاً أو عطف بيان ضعيف أيضاً لأن لفظ الجلالة أعرف من المبدل منه، وقيل (العزيز الحميد) صفتان متقدمتان ولفظ الجلالة موصوف متأخر، وتقديم المنعوت على النعت لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ولا يصح في الكلام الفصيح.

وقد يكون الجر مستساغاً حال الوصل، والجملة قبلها تامة والوقوف على رؤوس الآيات سنة.

قال الأزهري: الرفع أفضل لأن الكلام قبله تام ويكون فيه متابعة للسنة بالوقوف على رؤوس الآي لذا روى عن يعقوب أنه إذا وصل: "العزيز الحميد الله" خفض، وإذا وقف على "الحميد" وابتدأ "الله" رفع(٦٢).

وافتتاح الآية هكذا بجر لفظ الجلالة دون أن يكون هناك مسوغ ظاهر لهذا الجر غير معتاد نحوياً، ورفع الكلمة مع تفخيمها تشعر بالرفعة والهيبة والجلال(٦٣).

وما قيل في هذه الآية يقال في سورة النبأ ﴿**الرَّحْمَنِ لاَ يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً**﴾ [النبأ: ٣٧] حيث قرأها حفص وآخرون "الرحمنِ" على الجر بدلاً من (ربك) في ﴿**جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَاباً**﴾ [النبأ: ٣٦]، والرفع أفضل لطول الفصل، قال أبو عبيدة: أعدلها خفض "ربّ" لقربه من قوله "من ربك" فيكون نعتاً له ورفع "الرحمن" لبعده منه على الاستئناف ووصف الفراء الرفع، بأنه أكثر.

وتشير كتب اللغة والتفسير إلى أن عاصماً قرأ برفع "الرحمن" وهي رواية شعبة عنه ولم يشيروا إلى رواية حفص، وكأن المعتمد عند عاصم هو الرفع وهو الوجه الذي نذهب إليه(٦٤). وهذا الأمر يتكرر وكأن رواية شعبة عن عاصم كانت أشهر عند علماء القراءات عن قراءة حفص.

ومن الوجوه الغريبة لحفص انفراده بنصب (نزاعة) من قوله تعالى: ﴿**كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى، نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى**﴾ [المعارج: ١٥: ١٦] حيث قرأوا جميعاً بالرفع على الإخبار أو الوصف.

حكى أبو عبيدة أنه لم يُقرأ بالنصب رغم قرب عهده بحفص (٢٠٩هـ) وتضلعه في هذا العلم، كما أن إقامته كانت بالكوفة مقام حفص، وبهذا الرأي قال الفراء الكوفي المعاصر لأبي عبيدة ومن بعدهما الطبري، فقد أجمعوا على أن النصب لم يقرأ به أحد، وهذا يدعو إلى ضرورة التيقن من نسبة هذه الرواية لحفص خاصة وأن المبرد أنكر هذا الوجه وقال: لا تصلح أن تُنصب على الحال لأن الحال يكون أو لا يكون، يريد أنه لا يدل على الثبات وهذا العذاب ثابت في حق هؤلاء، فكان الرفع أولى لأن الإخبار والوصف يتحقق فيه هذا المعنى، قال الفارسي: حمله على الحال يبعد وذلك أنه ليس في الكلام ما يعمل في الحال فإن قلت: فإن في قوله "لظى" معنى التلظي والتلهب، فإن ذلك لا يستقيم لأن لظى معرفة لا تنتصب عنها الأحوال ألا ترى أن ما استعمل استعمال الأسماء من اسم فاعل أو مصدر لم يعمل عمل الفعل نحو: صاحب، ودر في قوله: لله دُرك، فإن لم يعمل هذا النحو الذي هو اسم فاعل أو مصدر عمل الفعل من حيث جرى مجرى الأسماء فإن لا يعمل الاسم المعرفة عمله أولى، قال الزجاج: الرفع في النحو أقوى من النصب(٦٥).

وقد وردت الآيات المؤيدة لقراءة الرفع من ذلك: ﴿**كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ**﴾ [ص: ٢٩]، و﴿**إِذَا وَقَعَتِ الوَاقِعَةُ، لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ، خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ**﴾ [الواقعة: ١-٣]، و﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ، لاَ تُبْقِي وَلاَ تَذَرُ، لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ**﴾ [المدثر: ٢٧-٢٩] (٦٦).

وشبيه بهذا الوجه ما انفرد به عاصم وراوياه حفص وشعبة من نصب (حمالة) من قوله تعالى: ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ**﴾ [المسد: ٤] والجمهور

على الرفع، ويتعذر كون (حمالة) حالاً لأنها معرفة، قال السمين: استشكل بعضهم الحالية لما تقدم من أن المراد به المضي فتتعرف بالإضافة فكيف تكون حالاً عند الجمهور؟ فلا يبقى إلا أن تكون منصوبة بفعل محذوف تقديرها: أذم، وسماه الزمخشري (منصوبة على الشتم)، وهذا التقدير، أعني تقدير فعل يكون ناصباً لهذه الكلمات أقول: يبدو أنه من اختراع النحاة ليتخلصوا به من إشكالات مشابهة، وقد قدروا ذلك في الآية السابقة "نزاعة للشوى" وظهور هذا الفعل على بنية السطح يخل ببلاغة التركيب، لذا كان الرفع هو الوجه المقبول الذي لا يحتاج إلى تقدير ولا تأويل وهي قراءة الجمهور(٦٧).

ثانياً: الاستفهام:

اختلف القراء العشرة في قراءة بعض التراكيب المتصلة بهذا الموضوع، ويدور هذا الاختلاف حول إثبات بعض المورفيمات المقيدة في قراءة وحذفها من أخرى، مما كان له أثر في المعنى، وكذلك اختلاف الحركة الإعرابية بين الرفع والنصب والذي عليه يختلف تأويل التركيب:

ففيما يتصل بالشق الأول، قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر وحفص قوله تعالى: ﴿**إِنَّ لَنَا لَأَجْراً**...﴾ [الأعراف: ١١٣] بغير همزة على الإخبار وقرأ الباقون بهمزتين على الاستفهام.

فقراءة حفص ومن تابعه تفيد الإيجاب والإقرار بأن هذا الأجر لا محالة حاصل وقراءة الآخرين على الاستفهام، وأنهم يتساءلون: هل يحصلون على أجر مقابل ما طلب منهم، وقد يكون الوجه الثاني هو الأفضل لأن القراءة الأولى تفيد أنهم كانوا واثقين ومتيقنين من تحصيل الأجر، وهذا يتنافى مع ما عرف عن فرعون وجبروته، والأقرب أنهم يتساءلون سؤال من يرجو ويطلب، قال أبو علي: الاستفهام أشبه في هذا الموضع، لأنهم يستعلمون عن الأجر وليس يقطعون على أن لهم الأجر ويقوي ذلك إجماعهم في الشعراء على القراءة بالاستفهام حيث قرأ بها

الجميع، قال الواحدي: الاستفهام أحسن في هذا الموضع، لأنهم أرادوا أن يعلموا هل لهم أجراً أم لا؟ ويرى الأزهري أن إثبات الهمزة هو أجود القراءتين(٦٨).

والذي يقوي القراءة على الاستفهام كذلك أن فرعون أجاب على كلامهم بقوله: ﴿**نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ المُقَرَّبِينَ**﴾ [الأعراف: ١١٤] فهذا دليل قاطع على أنهم كانوا يسألون، وقد قيل القراءتان بحذف الهمزة وإثباتها للاستفهام، والهمزة مقدرة في القراءة الأخرى، وهذه المورفيمات تقوم بوظيفة تركيبية محددة لا تفهم بدونها لذا لا يصح حذفها، ولم يصلنا ما يفيد أنها قرئت على نحو تنغيمي يفهم منه وجه الاستفهام، كما هو الحال في الجمل الاستفهامية في لغة الحوار التي تُعرف من نبرة الصوت، فكان وجود هذه الهمزة الأشبه بالعلامة على كون التركيب إنشائياً ضرورياً، يقول تمام حسان: وقد أوجب النحو ذكر همزة الاستفهام لأن التراث العربي تراث ينتقل بالكتابة من جيل إلى جيل، والكتابة العربية خالية من علامات الترقيم ومن ثم تخلو من رمز يدل على الاستفهام، ولهذا جعلت الهمزة في أول الجملة الاستفهامية في مقام علامة الاستفهام التي توجد في آخر الجملة المكتوبة(٦٩).

قال تعالى: ﴿**قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ، سَيَقُولُونَ لِلَّـهِ قُلْ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ، قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ، قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلاَ يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ**﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩].

قرأ عاصم والجمهور "سيقولون لله" في المواضع الثلاثة وقرأ أبو عمرو ويعقوب "سيقولون الله" في الموضع الثاني والثالث، واتفقوا جميعاً على الموضع الأول، وكأن حفصاً والجمهور قرأوا بزيادة اللام في هذين الموضعين (لله) وهذه القراءة، أعني قراءة عاصم ومن تابعه لم تتحقق فيها

المطابقة بين السؤال والجواب: "قل من رب السموات"، "سيقولون لله"، "قل من بيده ملكوت"، "سيقولون لله" وقراءة أبي عمرو ويعقوب طابق فيها الجواب السؤال في كل المواضع لفظاً ومعنىً.

قال الأزهري: أما الأولى فلم يختلف القراء فيها – يقصد سيقولون لله – لأن جواب الاستفهام في (لمن الأرض؟) (لله) فرجعت في خبر المستفهم باللام أيضاً. وأما الأخريان فإن أبا عمرو جعل خبر المستفهم (الله) (الله) لأنه لا لام في قوله: "قل من رب السموات" وهذا الذي اختاره أبو عمرو في العربية أبين: لأنه مردود مرفوع فجرى جوابه على مبتدأ به.

قال الفراء: هو في العربية أبين (يريد قراءة أبي عمرو ويعقوب)(٧٠). وادعى المفسرون أنه لا فرق بين قولك (من رب، ولمن) وأن المعنى واحد فيهما، كأن تقول: من رب هذه الدار؟ فيقال: زيد ويقال: لزيد.

ويوضح الطبري هذه الفكرة التي رددها معظم المفسرين بقوله: ذلك نظير قول قائل لرجل (من مولاك؟) ويجيب المجيب عن معنى ما سئل، فيقول: أنا لفلان، لأنه مفهوم بذلك من الجواب، ما هو مفهوم بقوله: مولاي فلان. كان بعضهم يذكر أن بعض بني عامر أنشده:

واعلم أني سأكون دماً إذا سار التوجع لا يسيرا
فقال السائلون لمن حضرتم فقال المخبرون لهم وزيرا

فأجاب المجرور بالمرفوع، لأن معنى الكلام: فقال السائلون: من الميت؟ فقال المخبرون: الميت وزير فأجابوا عن المعنى دون اللفظ. وتناقل المفسرون هذا التعليل وكأن لم يكن في جعبتهم شئ يقولونه ويميطون به اللثام عن هذا الإشكال سوى هذا الكلام الذي تعوزه الدقة إذ لا أوافقهم في أنه لا فرق بين القول (لزيد) جواباً عن سؤال من صاحب هذه الدار أو لمن هذه الدار، وإذا كانت المطابقة التامة بين السؤال والجواب لا تعنينا في كلام

البشر الذي يعوزه النقص فهي لازمة في كلام الله المعجز والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و من خلفه.

والإشكال في الحقيقة يتصل برسم الكلمة باللام في مصاحف الجمهور في كل المواضع، لذا قرأوها على هذا النحو، ورُسمت بدون اللام في الموضعين الأخيرين بمصحف أهل البصرة فقرأها أبو عمرو البصري موافقاً لهذا الرسم، وهذا يعني أن الرسم كان له دوره وسلطانه في توجيه بعض القراءات، ولا يمكن إنكار هذه الحقيقة.

ولكن ما الذي يمنع أن نقرأ هذا الحرف على النحو الذي قرأ به أبو عمرو والذي طابقت قراءته بين اللفظ والمعنى؟ خاصة أنهم يقرون بتساوي هذه القراءات في المنزلة والقوة، وأنها كلها وحي من السماء ومأخوذة عن الرسول صلى الله عليه وسلم بسند صحيح ووافقت العربية النموذجية، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا نتخير من هذه القراءات – العشرية منها على الأقل ما هو أصوب وأبعد عن الإشكال – وإلا فما الفائدة من شغل الناس بهذه القراءات التي يمكن أن تسبب شيئاً من البلبلة والاضطراب عند البعض.

ولا يعنينا بعد ذلك مخالفة هذه القراءة لما هو مرسوم لدينا بالمصحف إذ هناك العديد من القراءات التي خالفت هذا الرسم لعل أشهرها قراءة (مالك يوم الدين) كما سبقت الإشارة من قبل و مواضع أخرى أشرنا إليها في المقدمة.

ولا نلتفت بعد ذلك إلى تعليل بعض العلماء لهذا الاختلاف في الرسم بأنه لتحمل القراءات المختلفة لأن هذا التعليل ينافي أصل الفكرة التي أراد تحقيقها عثمان.

وكان معروفاً عن أبي عمرو البصري عدم الالتزام بالرسم العثماني وتقديمه الصحة اللغوية على ما عداها من اعتبارات وربما كانت مرسومة

عند أبي عمرو (لله) في الموضعين ولكنه لم يعبأ بهذا الرسم وقرأ وفق ما يقتضي القياس ولو كان في ذلك خطأ أو جرم ما فعله بالطبع وهو إمام مشهود له بالعدالة بدليل اعتماد قراءته(٧١).

كما وردت تراكيب في أسلوب الاستفهام اختلفت فيها الحركة الإعرابية في الفعل الذي هو بمثابة الجواب من ذلك قوله تعالى: ﴿**مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً**﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقوله تعالى: ﴿**مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ**﴾ [الحديد: ١١].

قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بالنصب في الفاء، والباقون بالرفع، وقراءة الرفع ليس فيها إشكال وهو على وجهين: أحدهما: أنه عطف على "يقرض"، والثاني: أنه رفع على الاستئناف أي: فهو يضاعفه.

أما قراءة النصب فكانت محل خلاف بين العلماء وكلهم تقريباً يجمعون على أنها بعيدة، وحاول بعضهم أن يلتمس لها الوجوه من العربية، ولا يحسن أن نجعل (فيضاعفه) في قراءة من نصب جواباً للاستفهام بالفاء لأن القرض غير مستفهم عنه، إنما المستفهم عنه فاعل القرض.. وقيل: إن النصب في الآية على جواب الاستفهام محمول على المعنى لأن (من يقرض الله) و(من ذا الذي يقرض الله) سواء في المعنى.

قال المبرد: القراءة عندنا بالرفع، لأن فيه تأويل الجزاء، وكذلك بعض أصحابنا، وكان أشد المعترضين على هذه القراءة الفارسي علماً بأن كتابه كان للاحتجاج لهذه القراءات وتبيينها، قال أبو علي: فأما الرفع في (فيضاعف) فهو الوجه، لأنه محمول على (يقرض) أو على الانقطاع من الأول، كأنه: فهو يضاعف ولا يكون النصب في هذا كما كان في قولك: أتقوم فأحدثك؟ لأن القيام غير متيقن فالمعنى: أيكون منك قيام فحديث مني؟ وليس ما في الآية كذلك، ألا ترى أنه من قال: "من ذا الذي يقرض الله" فالقرض ليس مسؤولاً عنه، وإنما المسؤول عنه الفاعل، وعلى هذا

أجازوا: أيهم سار حتى يدخلها، ولم يجز سيبويه النصب في يدخل، لأن السير متيقن غير مسؤول عنه وإنما السؤال عن الفاعل، فكذلك في قوله: "من ذا الذي يقرض" "فيضاعف له" لا يكون في (يضاعف) إلا الرفع، كما لم يكن في يدخل بعد حتى إلا الرفع. وذكر أن النصب لا يجوز إلا في الشعر كقول الشاعر:

وأرحل للعراق فأستريحا(٧٢).

ويبين العكبري ضعف وجه النصب بقوله: "فإن قيل: لم لا يُعطف الفعل على المصدر الذي هو "قرضاً" كما يعطف الفعل على المصدر بإضمار "أن" مثل قول الشاعر:

للبس عباءةٍ وتقرَّ عيني

قيل: هذا لا يصح لوجهين: أحدهما: أن "قرضاً" هنا مصدر مؤكد، والمصدر المؤكد لا يقدر بـ "أن" والفعل.

والثاني: أن عطفه عليه يوجب أن يكون معمولاً ليقرض، ولا يصح هذا في المعنى، لأن المضاعفة ليست مقرضة وإنما هي فعل الله تعالى، كما أن الوجه في منع ذلك أن يقال: لو عطفت على "قرضاً" لشاركه في عامله وهو "يقرض" فيصير التقدير: من ذا الذي يقرض مضاعفة، وهذا ليس صحيحاً معنىً(٧٣). لأن النصب إنما هو بالفاء في جواب الاستفهام، وذلك إنما يترتب إذا كان الاستفهام عن نفس الفعل الأول ثم يجئ الثاني مخالفاً له. تقول: أتقرضني فأشكرك، هاهنا إنما الاستفهام عن الذي يقرض لا عن القرض.

فقراءة الرفع في الموضعين ليس فيها إشكال ولا خلاف ولا تحتاج إلى تقدير وجه بعيد.

ومن الأفعال التي نصبها حفص في تراكيب قريبة قوله تعالى:﴿**يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَـهِ**

مُوسَى﴾[غافر:٣٦، ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى**﴾ [عبس:٣، ٤].

قرأ حفص وحده "فأطلعَ" بالنصب، وقرأ عاصم وحده "فتنفعه" بالنصب كذلك ورفعها الباقون في الموضعين.

قال الإمام الشاطبي: فأطلع رفعاً غير حفص.

والمعروف عن البصريين أنهم لا يجوزون النصب بـ (أن) المضمرة في جواب الترجي، وخالفهم الكوفيون في ذلك. وقد خُرِّجت قراءة عاصم على وجوه شتى، منها تشبيه الترجي بالتمني كما عند الزمخشري ومنها أن النصب على جواب الأمر، أي: إن تبن لي أطلع. وهذا عند العكبري.

قال أبو حيان: بعد أن استعرض تخريجات النحويين: "وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم، لأن خبر (لعل) جاء مقروناً بـ (أن) في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً. فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أن)[٧٤].

واستبعد النحاس القراءة بالنصب واستبعد أن يقرأ بها أحد من السبعة وكأنه لم يسمع بقراءة حفص وشيخه عاصم، كما قال الأخفش: ما أعرف للنصب وجهاً وإن كان عاصم مع جلالته قد قرأ به إلا أن "أو" يجوز أن تنصب ما بعدها كما قال:

فقلت له لا تبكِ عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا

فقد يجوز أن يعطفه على ما ينتصب بعد "أو"[٧٥].

فقراءة الرفع إذن أفضل ويكفينا القول بالعطف على التوهم في القرآن الكريم.

ثالثاً: جواب الشرط:

اختلفت قراءة العشرة لهذه التراكيب التي وقع فيها الفعل جواباً للشرط، وكانت قراءة حفص إجمالاً موفقة سوى بعض المواضع التي نظن أن قراءة غيره كانت أفضل وأوضح من حيث الإعراب والمعنى:

من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ...**﴾ [البقرة: ٢٨٤].

قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب "فيغفرُ، ويعذبُ" وذلك على الاستئناف والتقدير: فهو يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، وقرأ الباقون: "فيغفرْ، ويعذبْ بجزمهما وذلك عطفاً على قوله تعالى قبل "يحاسبْكم" الواقع جواباً للشرط، وهذا الوجه الأخير لا يحتاج إلى تأويل وينسجم مع التركيب، قال الفارسي: وهذا أشبه بما عليه كلامهم، ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة ويلزمونها؟ وعلى هذا ما جاء من هذا النحو في التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿**وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ وَكُلاًّ تَبَّرْنَا تَتْبِيراً**﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله: ﴿**فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ**﴾ [الأعراف: ٣٠]، وقوله: ﴿**يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً**﴾ [الإنسان: ٣١]، فذلك ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلاً لما قبله في اللفظ ولم يخل من المعنى بشئ(٧٦).

وقريب من هذا التركيب قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً، يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً**﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩].

قال القرطبي والعطف على اللفظ أجود للمشاكلة، كما قال الشاعر:

ومتى ما يَعِ مِنك كلاماً يتكلم فيجبك بعقلِ(٧٧)

وقول الآخر:

رويداً بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غداً خيلاً على سفوان
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغي إذا ما غدت في المأزق المتداني
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت يدا الحدثان

قال تعالى: ﴿**مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّـهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ**﴾، وقال أيضاً ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ العَتِيقِ**﴾ [الحج: ١٥، ٢٩].

قرأ أبو عمرو ويعقوب (ثم ليقطع) (ثم ليقضوا) بكسر اللام فيهما وقرأ ابن عامر (ثم ليقطع) (ثم ليقضوا وليوفوا وليطوفوا) بكسر اللام في الأربعة مواضع، وقرأ الباقون بالسكون.

وقد وجه النحاة واللغويون النقد لقراءة الإسكان التي نقرأ بها مع (ثم) لأنه يمكن الوقوف على هذا الحرف فلا يتيسر في هذه الحالة النطق باللام الساكنة، لأنه لا يُبدأ بساكن في العربية بخلاف الفاء والواو التي تمثل عماداً لهذه اللام (بلغة القدماء) أي سابقة متصلة بها لا تنفصل عنها، من هنا جاز تسكين اللام معهما.

وصف المبرد قراءة حفص ومن تابعه بأنها لحن، قال النحاس: وهو وجه بعيد في العربية لأن ثم موقف عليها، ولا يجوز أن يبتدأ بساكن وجوازه على بعد، وقال ابن جني: أما قراءة أهل الكوفة (ثم ليقطع) فقبيح عندنا لأن (ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تخلط بما بعدها فتصير معه كالجزء الواحد. لكن قوله "فلينظر" حسن جميل، لأن الفاء حرف واحد، فيلطف عن انفصاله وقيامه برأسه(٧٨).

وقيل: سكنت اللام هنا وفي غيرها من المواضع تشبيهاً لها بالفاء والواو لكون الجميع أدوات عطف وهذا رأي العكبري.

يقول أحمد مكي الأنصاري: بعد أن عرض لهذا الإشكال فينبغي أن تعدل القاعدة من (تجئ لام الأمر متحركة مع ثم ولا يجوز مجيئها ساكنة معها) إلى (لام الأمر تأتي متحركة مع ثم كما إنها تأتي ساكنة لوروده في السماع الصحيح استناداً إلى قوله تعالى ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ**﴾.

وليس الأمر على هذا النحو من البساطة والسهولة فلو قمنا بتعديل صريح القاعدة بناء على كل قراءة خالفت هذه القاعدة لأدى ذلك بالضرورة إلى فوضى الأحكام وتضخم النحو، وما كان هناك حاجة أصلاً لوضع هذه القواعد طالما هناك القاعدة ومقابلها.

ونرى أن الصواب هو ما ذكره د. علي أبو المكارم في توصيف المفارقة الحاصلة بين القاعدة اللغوية والقراءات القرآنية بقوله: إن التحليل اللغوي للقراءات القرآنية يكشف عن وجود ظواهر لغوية متضاربة فيها في المستويات الصوتية والبنيوية والتركيبية فسوف نجد بعض القراءات تنطق بعض الأصوات مهموسة وبعضها ينطق الأصوات نفسها مجهورة، وبعض القراءات ينطق بعض الأصوات مرققة وبعضها ينطق بها مفخمة وبعض القراءات ينطق بعض الكلمات على أنها صيغة معينة – كصيغة اسم الفاعل مثلاً – وبعضها يعدل عن هذه الصيغة وينطق الكلمات نفسها على أنها صيغة أخرى كصيغة الصفة المشبهة أو أمثلة المبالغة، وبعض القراءات يراعي تأثير تركيب الكلمات في الجملة في الحالة الإعرابية وبعضها يهمل العلاقة الإعرابية لسبب أو لآخر.

ووجود هذا التضارب في القراءات ينتهي إلى نتيجة واضحة هي أنه من المستحيل وضع قواعد للغة تسع هذه الظواهر المتضاربة كلها ولا مفر من وضع أساس يتم في ضوئه الأخذ ببعض هذه الظواهر دون بعض، الأمر الذي يتطلب القول باعتماد بعض القراءات دون بعضها الآخر[٧٩].

والأجدى من ذلك أن نقرأ بالمتفق عليه بين القراء والنحاة وبالوجه الأقوى الموافق للكثير المستعمل، وهو كسر اللام مع ثم في هذا الموضع وفي غيره من المواضع لتوافق القراءة في كل أحوالها صريح القاعدة[٨٠].

قال تعالى: ﴿**وَأَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**﴾ [المنافقون: ١٠].

قرأ الجمهور: (وأكن)، وقرأ أبو عمرو وحده: (وأكون)، وقد وقع نزاع بين النحويين في تخريج قراءة الجمهور، فخرجها بعضهم على العطف على التوهم، وبعضهم على العطف على الموضع وقد صور لنا أبو حيان هذا الخلاف بقوله: قال الزمخشري: (وأكن) بالجزم عطفاً على محل (فأصدق)، فكأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن. وقال ابن عطية: عطفاً على الموضع، لأن التقدير: إن تؤخرني أصدق وأكن، قال أبو علي: وأما قول أبي عمرو: "وأكون" فإنه حمله على اللفظ دون الموضع وكان الحمل على اللفظ أولى لظهوره في اللفظ وقربه ولأن ما لا يظهر إلى اللفظ لانتفاء ظهوره قد يكون في بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له.

وقد فرق أبو حيان بين العطف على الموضع والعطف على التوهم بشئ. فقال: الفرق بينهما أن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود.

ومثال الأول: هذا ضارب زيد وعمراً فهذا من العطف على الموضع فالعامل وهو ضارب موجود وأثره وهو النصب مفقود، ومثال الثاني ما نحن فيه فإن العامل للجزم مفقود وأثره موجود، وأصرح منه بيت زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

فإن الباء مفقودة وأثرها موجود ولكن أثرها إنما ظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه وكذلك في الآية الكريمة، قال سيبويه: لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا(٨١).

وكانت هذه الآية من المواضع التي اتخذها البعض مطعناً على القرآن وفصاحته إذ كيف يعطف مجزوم على منصوب، وهذا الإشكال البين لحذف الواو كما أسقطوا الألف من سليمن وأشباهه، وذكر أنه رأى في بعض مصاحف عبد الله: فقولا غير واو ونقل عن أبي عمرو أنه كان يذهب إلى أن الكاتب أسقط الواو كما تسقط حروف المد واللين من كلمون) وأشباه ذلك(٨٢).

وكأن أبا عمرو الذي انفرد بقراءة (وأكون) لا يستبعد أن يكون التصحيف وقع من كتبة المصحف، ومعروف عنه أنه كان لا يعبأ بالرسم في كثير من المواضع، وقد اتفقوا أن الواو ساقطة من كل المصاحف ومع ذلك لم يأبه أبو عمرو بهذا الحذف وقرأ وفق ما تقتضيه العربية وقدم الصحة اللغوية على ما عداها، حتى إن بعضهم عد الآية من الألغاز، قال الدمياطي: ويلغز بهذا فيقال مع نية صالحة أين أتى حرف أظهره أبو عمرو وأدغمه الباقون(٨٣).

هذا يعني أن قراءة أبي عمرو أسلم حتى ولو أدت إلى مخالفة الرسم فهذا أمر حاصل في كثير من المواضع، كما أن هذه المتابعة تجنبنا القول بأن القرآن فيه آيات تحتمل العطف على التوهم فهذا لا يليق بكلام الله، أما كلام البشر فقد يقع فيه مثل هذا العطف.

رابعاً: الغيبة والحضور والخطاب:

اختلفت القراءة بين الغيبة والحضور والخطاب مع الأفعال المضارعة بشكل فيه توسع كبير فلا يكاد يخلو فعل مضارع من هذا الاختلاف، كأن يقرأ أحدهم بالنون والآخر بالياء والثالث بالتاء نحو: (يرون، ترون)، (تعملون، يعملون)، (يبغون، تبغون)، ونحو: (نفرق، يفرق)، (يعلمه، نعلمه) ويبدو أن للرسم دخلاً في هذا الاختلاف.

من هذا النوع عند حفص قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً، أُوْلَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَاباً مُّهِيناً، وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً**﴾ [النساء: ١٥٠-١٥٢].

انفرد حفص بقراءة هذا الفعل (يؤتيهم) هكذا بالياء على الغيبة والباقون (نؤتيهم) على الحضور.

وتستريح النفس إلى قراءة الجمهور (نؤتيهم) لأن البشرى تكون في هذه الحالة مبلغة من الله مباشرة بخلاف قراءة حفص (يؤتيهم) التي تشعر أن هذه الرسالة وهذا الوعد بالإيتاء بواسطة، قال الرازي: قراءة النون أولى من وجهين، أحدهما: أنه أفخم، والآخر: أنه مشاكل لقوله: "وأعتدنا"[٨٤].

فكأني بقراءة الجمهور أسمع صوت الله في هذا الوعد، وهذا أمر محبب إلى النفس من أن ينقل عنه سبحانه.

ويعترض السمين الحلبي على هذا الترجيح وهذه المفاضلة بين القراءتين بحجة أن الجميع متواتر، وهذا الاعتراض ليس بشئ إذ القول بتقديم قراءة على أخرى وترجيحها لا يطعن في تواتر الأخرى فهناك قراءة فصيحة وأخرى أفصح وهناك قراءة تؤدي المعنى بشكل أفضل من قراءة أخرى وكله متواتر. والقارئ مُخير أن يقرأ بما شاء من المتواتر[٨٥].

كذلك قرأ ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر وإدريس قوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا**﴾ [الأنفال: ٥٩]، وقرأ الباقون "ولا تحسبن" بالتاء.

قال أبو منصور الأزهري: من قرأ "ولا تحسبن" بالتاء فهو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، ويكون (تحسبن) عاملاً في (الذين) وفي (سبقوا)، المعنى: ولا تحسبن من أفلت من هذه الواقعة قد سبق، ومعنى

سبق: فات الموت، كأنه قال: لا تحسبن الذين كفروا سابقين الموت، أي: فائتين، أما قراءة حفص ومن تابعه ففيها أكثر من احتمال: فإما أن يكون في الفعل ضمير النبي صلى الله عليه وسلم. أو يكون التقدير: ولا يحسبن أحد. ويكون قوله: (الذين كفروا) مفعولاً أول و(سبقوا) مفعولاً ثانياً. وإما أن يكون الذين كفروا هم الفاعلون. ويكون المفعول أولاً و(سبقوا) مفعولاً ثانياً. وإما أن يكون الذين كفروا هم الفاعلون. ويكون المفعول الأول مضمراً وسبقوا مفعول ثان. وتقدير هذا الوجه: (ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا). وإما أن يكون الذين كفروا هو الفاعل وتضمر "أن" فيكون التقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا. وتسد (أن سبقوا) مسد المفعولين. قال الفارسي: ويكون هذا كما تأوله سيبويه في قوله عز وجل: "قل أفغير الله تأمرونِّي أعبد" التقدير: أن أعبد ونحوه قول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي(٨٦)

واعترض العكبري وغيره على هذا الوجه الأخير بأن (أن المصدرية) موصول وحذف الموصول ضعيف في القياس شاذ في الاستعمال لم يرد منه إلا شئ يسير – كتسمع بالمعيدي خير من أن تراه – ونحوه فلا ينبغي أن يخرج كلام الله تعالى عليه، وعلى أية حال لاقت قراءة حفص "يحسبن" هجوماً شديداً من علماء العربية لحاجة التركيب إلى التأويل والتقدير ولمخالفته فصيح الكلام، قال الفراء: بالتاء لا اختلاف فيها. وقد قرأها حمزة بالياء.

ونُرَى أنه اعتبرها بقراءة عبد الله. وهي في قراءة عبد الله (ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا إنهم لا يعجزون) فإذا لم تكن فيها "أنهم" لم يستقم للظن لا يقع على شئ، ولو كان مع (سبقوا) "أن" استقام ذلك، فقول: "ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا"، فغرابة التركيب تنبع من توالي فعلين ماضيين

دون أن يكون بينهما رابط على هذا النحو (كفروا)، (سبقوا) مع كون التركيب للغائب (ولا يحسبن).

وقال الزجاج: والقراءة الجيدة "لا تحسبن" بالتاء على مخاطبة النبي عليه السلام وقد قرأ بعض القراء "ولا يحسبن الذين كفروا" بالياء ووجهها ضعيف عند أهل العربية، وبمثل هذا قال الأزهري(٨٧).

قال النحاس: القراءة بالتاء أبين، ونقل عن أبي حاتم تلحينه لقراءة "يحسبن" ويصفها الطبري بأنها غير حميدة لبعدها عن فصيح كلام العرب وأخذ يعيب في هذه القراءة ويشعر كلامه أن من قرأ بالياء صاغوها على هذا النحو دون أن يفكروا في الخلل الذي يمكن أن يصيب الجانب التركيبي والدلالي، ولو فكروا – على حد زعمه – لقرءوها بالتاء ليستقيم الكلام.

وكان الزمخشري أشد المنتقدين لهذه القراءة ولم يقبل ما ورد فيها من تأويل يقول: هذه الأقاويل كلها منتحلة وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيِّرة، ونسب هو والفراء من قبله هذه القراءة لحمزة – كما أشرنا – وكأنهما يستبعدان أن يقرأ عاصم على هذا النحو(٨٨).

وهذه المآخذ الصريحة والقاسية على هذه القراءة تجعل في غيرها غنىً وسعة، فما الداعي إلى التمسك بقراءةٍ وسمت بهذه الأوصاف إلا رغبةً في متابعة حفص، فهل لنا أن نأخذ بالقراءة الأخرى التي اتفقوا على صحتها في العربية وهذا شرط من شروط صحة القراءة لكي تكتمل أركان القراءة الصحيحة؟

قال تعالى:﴿**قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لأَهَبَ لَكِ غُلاماً زَكِياً**﴾[مريم: ١٩]

قراءة حفص والجمهور "لأهب" هكذا بالهمزة، فالمخبر بالهبة جبريل، وكأن تفسيرها: أرسلني بالقول لأهب لك فكأنه قال: قال ذا لأهب لك والفعل لله تعالى، فجعل الهبة من قِبله لما كان الإعلام بها من قِبله.

وقرأ أبو عمرو ويعقوب ونافع "ليهب لك" بالياء وتؤيدها قراءة ابن مسعود "ليهب الله لك"، وهذه القراءة غير المشهورة يُسند فيها الفعل إلى الله

على الحقيقة، وقراءة حفص والجمهور يكون الإسناد على المجاز، والحقيقي أولى وأرجح من المجازي، ولا يلزم أن نتقيد بالرسم لأن من قرأ "ليهب" لم يتقيدوا ولم يطعن فيهم أحد كما أن قراءة "مالك" لحفص وغيره فيها مخالفة للرسم لأنها مرسومة بدون ألف وغير ذلك كثير.

فقراءة حفص والجمهور توافق الرسم وقراءة أبي عمرو وغيره أكثر موافقة للمعنى، فأي القراءتين أولى بالإتباع؟[٨٩]

قال تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ**﴾ [الأنبياء: ١١٢].

دعا ظاهر هذه الآية وما يتصل بها من قراءات بعضهم إلى القول بأن القراء كانوا يقرأون بالقراءة القرآنية وفق تقديراتهم وأهوائهم واجتهادهم.

يقول جولد تسيهر: فلم يرتض أحد من ثقات القراء ويبدو أن تصحيحه لم يجد قبولاً – أن يطلب محمد صلى الله عليه وسلم إلى الله أن يحكم بالحق – كأنما في الإمكان أن يحكم بغير ذلك، فأراد رفع هذه الشبهة بتحويل صيغة التفضيل، وبهذا ينتقل الكلام من الإنشاء إلى الإخبار (ربي أحكمُ بالحق) أي ربي أعظم حكماً بالحق من كل حاكم. والإشكال أن ظاهر الآية يشي أن الله قد يحكم بغير الحق لذا سأله الرسول صلى الله عليه وسلم هذا السؤال، وقد قرئ (رب أحكم بالحق) على صيغة أفعل التفضيل أي الأحكم للحق على الإطلاق، فظن جولد تسيهر ومن تابعه أن هذه القراءة من ابن عباس كانت لتجنب ما يشي به ظاهر التركيب.

وقد وردت قراءة أخرى متواترة عن جمهور القراء "قل رب احكم بالحق" على الأمر، ولعل هذه القراءة تكون أولى في نفي ما يشي به ظاهر النص إذ يصير الأمر من الله لرسوله أن يقول ذلك وينطق بهذه العبارة "رب احكم بالحق" كما أمره في مواضع أخرى في القرآن نحو: ﴿**قُل لاَّ تُسْأَلُونَ**

عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلاَ نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٥]، ونحو **﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾**[سبأ: ٥٠]، ونحو:**﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ، لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾**[الكافرون: ١٣].

خامساً: كسر همزة "إن" وفتحها:

قال تعالى: **﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾** [الأنعام: ١٠٩]

قرئ (أنها) بفتح الهمزة وهي قراءة حفص و(إنها) بالكسر، والقراءة بالفتح فيها إشكال، خاصة مع وجود (لا) في التركيب الذي احتاج – على هذه القراءة – تأويلاً وتعديلاً ليستقيم مع المعنى، لأن ظاهره يفيد أن الله يعتب على الرسول وأصحابه لظنهم أن الآيات إذا جاءت هؤلاء فلن يؤمنوا بها وهذا خلاف المراد، قال سيبويه موضحاً هذا الإشكال: سألت الخليل عن ذلك فقال: لا تحسن؛ لأنها تصير عذراً للكفار، لأن معنى قول القائل: ما يدريك أنه لا يفعل هو أنه يفعل فمعنى الآية أنها إذا جاءت آمنوا وذلك يوجب مجئ هذه الآيات ويصير هذا الكلام عذراً لهم في طلبها، فإذا قال قائل: إن زيداً لا يؤمن، فقلت: وما يدريك أنه لا يؤمن، كان المعنى أنه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذراً لمن نفى عنه الإيمان، وليس مراد الآية الكريمة إقامة عذرهم ووجود إيمانهم(٩٠).

فقيل: (لا) زائدة والتقدير: وما يشعرك أنها إذا جاءت يؤمنون، وهو رأي الكسائي ويؤخذ عليه عدم استقامة زيادة (لا) في هذه القراءة وأصليتها في قراءة الكسر، وهذا ما صرح به الزجاج.

وقيل: في التركيب حذف والتقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون أو لا يؤمنون.

قال الخليل: (أنها) بمعنى (لعلها) أي: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون وغير ذلك مما أوجبه تعديل التركيب، أما القراءة بالكسر فظاهرة ولا تحتاج إلى شئ من ذلك بحيث يكون الوقف على (يشعركم) أي: يشعركم ما يكون منهم ثم يبتدأ: إنها إذا جاءت لا يؤمنون، وهذا ما صرح به الزجاج والنيسابوري(٩١).

قرأ حفص وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف العاشر بفتح الهمزة في المواضع الاثنى عشر من سورة الجن وهي قوله تعالى: **(وأنه تعالى، وأنه كان يقول، وأنا ظننا، وأنه كان رجال، وأنهم ظنوا، وأنا لمسنا السماء، وأنا كنا نقعد، وأنا لا ندري، وأنا منا الصالحون، وأننا ظننا أن لن نعجز الله، وأنا لما سمعنا الهدى، وأنا منا المسلمون)**، وقرأ الباقون بالكسر في الجميع.

وقد أعيت القراءة بالفتح كلاً من المفسرين واللغويين بل والمشتغلين بالقراءات أنفسهم، واختلفوا في ذلك اختلافاً بيناً لغموض التأويل على هذه القراءة.

قيل على قراءة الفتح: هذه المواضع معطوفة على مرفوع وهو قوله: ﴿**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الجِنِّ**﴾ [الجن: ١] فتكون كلها في موضع رفع لما لم يُسم فاعله، وهذا التوجيه مردود ولا يصح من جهة المعنى فلا يصح دخوله تحت معمول "أوحى" إذ لا يصح أن يقال: "أوحى إلي"، "أنا لمسنا السماء"، "أنا كنا"، "أنا لا ندري"، "أنا من الصالحون"، "أنا لما سمعنا"، "أنا منا المسلمون" لعدم استقامة المعنى.

قال الزمخشري: كأنه قيل: صدقناه، وصدقنا أنه تعالى جد ربنا وأنه كان يقول سفيهنا، وكذلك البواقي، وقيل: الفتح في ذلك عطف على "به" في "آمنا به"، واعترض على هذا الوجه من جهة النحو ومن جهة المعنى كذلك.

أما من جهة النحو فلا يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض فلا يقال: مررت به وزيد، والصواب: مررت به وبزيد، وكذلك الحال في هذه الآيات.

أما من جهة المعنى فقد أشار الفراء إلى أن بعض ما فتح لا يناسب تسليط آمنا عليه نحو قوله ﴿**وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّـهِ كَذِباً**﴾ [الجن: ٥]، كما ضعف مكي هذا الوجه من جهة المعنى لأنهم لم يخبروا أنهم آمنوا بأنهم لما سمعوا الهدى آمنوا به، ولم يخبروا أنهم آمنوا "أنه كان رجال"(٩٢).

ولاقت قراءة الكسر القبول من الجميع تقريباً إذ لا تحتاج إلى تكلف، وتتفق مع الصناعة النحوية والمعاني، قال مكي: والكسر في هذا أبين، وقال القرطبي، الكسر هو الصواب ليكون معطوفاً على قوله: "فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجباً" لأنه كله من كلام الجن، وأضاف الألوسي: أن وجه الكسر في "أن" هذه وما بعدها إلى (وإنا من المسلمون) ظاهر كالكسر في (إنا سمعنا قرآناً) لظهور عطف الجمل على المحكى بعد القول، ووضوح اندراجها تحته(٩٣).

قال تعالى:﴿**فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ، أَنَّا صَبَبْنَا المَاءَ صَباًّ**﴾[عبس: ٢٤، ٢٥]

قرئ بفتح "أنا" وهي التي نقرأ بها لحفص، وبكسرها وقرئ كذلك "أني" بمعنى كيف، وكان لقراءة الفتح أكثر من توجيه، أما الكسر فلم يكن فيه سوى توجيه واحد لوضوحه: فقيل: الكسر على الابتداء والاستئناف والانفصال عما قبله. أما الفتح فمن وجهين: أحدهما: على البدل من (طعامه) بدل الاشتمال، لأن هذه الأشياء تشتمل على الطعام، واستشكل بعضهم هذا الوجه ذلك أنه ليس كالأول فيبدل منه، قال النحاس: ولا يجوز أن يكون بدلاً من طعام على ما تأوله أبو عبيد لأن وجوه البدل قد بينها النحويون ولا يدخل فيها هذا.

الثاني: أن يكون على تقدير اللام، وتقديرها: لأنا شققنا[٩٤].

وهناك وجه ثالث: وهو أن تكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو أنا صببنا ويشكل هذا الوجه لأن الضمير إن عاد على الطعام ليس هو نفس الصب وإن عاد على غيره فهو غير معلوم[٩٥].

وروى أن رويساً أحد روايي يعقوب قرأ "أنا" بالفتح حال الوصل وبالكسر حال الوقف ليجمع بين اللغتين، وهذا يدل على أن الأمر لم يكن من الجمود بحيث يلتزم القارئ أو الراوي وجهاً واحداً لا يحيد عنه، بل كانت هناك سعة وتكامل بين هذه القراءات لتحقيق غاية أخرى إلى جانب التيسير على من يقرأ القرآن، وهي اختيار ما يعتقد أنه أصوب وأقوى وأوضح.

سادساً: الضمائر:

قال تعالى:﴿**أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي المَدَائِنِ حَاشِرِينَ**﴾[الأعراف: ١١١]

قرأ ابن كثير "أرجئْهُ وأخا" بهمز وضم الهاء ضماً مشبعاً بلفظ واو وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ويعقوب "أرجئْهُ وأخاه" بالهمز وضم الهاء ضمة غير مشبعة، وقرأ نافع "أرجِهِ وأخاه" بلا همز وبكسر الهاء كسرة مختلسة.

وروى ورش عنه أنه جر الهاء ووصلها بياء ولا يهمز وكذلك روى خلف وابن سعدان عن أبي المسيبي عنه.

وقرأ ابن عامر "أرجئه وأخاه" بالهمز وكسر الهاء خفيفة. وقرأ حمزة وحفص والأعشى عن أبي بكر "أرجِهْ" ساكنة الهاء غير مهموزة، وكذلك قال خلف وأبو هشام عن يحيى عن أبي بكر. وقرأ الكسائي "أرجهي" غير مهموز ويجر الهاء بياء في اللفظ.

هذه الوجوه الكثيرة المتعاقبة على قراءة هذا الفعل تذكرني بما قرره اللسانيون المحدثون من أن الجماعات اللغوية القديمة يتعذر عليها بل يستحيل أن تتفق جميعاً على سمت نطقي واحد ولابد من وقوع الاختلافات في هيئة الكلمات والجمل والتراكيب، وقد سماه جون لوينز (Jonn Lyons)

بخرافة التجانس في الدراسات اللغوية القديمة وهي التسليم أو الافتراض بأن أعضاء جماعة لغوية معينة يتكلمون جميعهم اللغة نفسها، وكأنه يستبعد ذلك(٩٦).

وقد برهنت الدراسات اللسانية المنضبطة على أن المتكلمين يختلف بعضهم عن بعض بطرق ربما تكون غير محدودة بل ربما يصل الأمر إلى استعمالهم قواعد صوتية أو صرفية أو تركيبية مختلفة.

ويرى د. عبد السلام المسدي أن الضمائر في اللغة العربية لم تكن مستقرة في زمن البعثة على النحو الذي نعرفه الآن، وكأن اللغة قد وصلت إلى الصورة التي نعرفها عنها ولم تستوِ على سوقها وأن للنحاة واللغويين دخلاً في استقرار اللغة على النحو الذي نعهده الآن أو قريباً منه.

وعلى أية حال فإسكان الضمير في هذا الموضع يعد غريباً أو على الأقل غير شائع وغير معروف في الاستعمال اللغوي ولا يتكلم به في الفصحى، وهذه الهاء إما أن تكون مضمومة وإما مكسورة بحسب ما يسبقها من حروف وحركات. كل ذلك بالطبع حال الوصل أما في الوقف فليس هناك سوى الإسكان. وقد أدى هذا الإسكان حال الوصل إلى اختلاف علماء اللغة بين إجازة ومنع بل وتغليط.

وقد قرأ بعضهم بإسكان هذه الهاء في مواضع أخرى نحو "يؤدهْ" [آل عمران: ٧٥]، و"نولهْ" و"نصلهْ" [النساء].

والقاعدة التي وضعها سيبويه تقضي بعدم جواز هذه القراءة (إسكان الهاء في "أرجه" وما شابهها)، فيجب كسر هذه الهاء إذا سبقت بكسر أو ياء كما هو الحال في هذه الآية. وقد تابعه على هذا الحكم أكثر المتقدمين ومنهم ابن مجاهد صاحب فكرة اختيار سبعة من القراء قطع بأن قراءتهم من أحسن القراءات وأجودها(٩٧).

قال الفراء عن إشكال مشابه للآية التي يقرأ بها حفص: "ومما نرى أنهم وهموا فيه قولهم "نوله ما تولى ونصله جهنم" وظنوا أن الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب وقد انجزم الفعل بسقوط الياء منه".

ونقل النحاس عن محمد بن يزيد أن إسكان الهاء في هذا الموضع لحن ولا يجوز إلا في شذوذ الشعر.

قال الطبري: "وأولى القراءات في ذلك بالصواب وأشهرها وأفصحها في كلام العرب، وذلك ترك الهمز وجر الهاء وإن كانت الأخرى جائزة غير أن الذي اخترنا أفصح اللغات وأكثرها على ألسن فصحاء العرب، فهو يرى أن إسكان الهاء جائز وفصيح ولكنه غير مشهور ولا أولى بالصواب، لأن هناك القراءة الأفصح والأكثر شهرة، وهذا الذي يسعى إليه البحث فيختار من القراءات أحسنها وأفصحها بحيث يكمل بعضها بعضاً ولو كان ذلك مجرد تصور أو نظرية وافتراض.

أما ابن خالويه فيعلل لهذا الإسكان تعليلاً صوتياً أو قل تعليلاً فلسفياً "والحجة لمن أسكن أنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالاً صارت معه كبعض حروفه، ولم ينفصل منه، وكان كالكلمة الواحدة خففه بإسكان الهاء"(٩٨).

وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك وأنهم يسكنون أيضاً، قال الكسائي: "سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون "لربه لكنود" بالجزم و"لربه لكفور" بغير تمام ولَهُ مال ولَهْ مال(٩٩).

ويبقى مع ذلك إسكان الهاء في هذه المواضع مخالفاً لما عليه الإجماع واللغة النموذجية، ومن هنا يجب توحيد القاعدة وفق ما هو شائع ومستعمل في القرآن والعربية، وممارس بالفعل في كلامنا ونأخذ بالقراءة الأفصح المحققة لهذا الهدف وهو كسر الهاء كما قرأها بعضهم خاصة وأن هذا الإسكان لهذا الفعل على هذا النحو يشبه ما هو شائع في العامية حيث

الوقوف بالسكون على هذه الأفعال، وبيان حركتها يرقى بها إلى مصاف الفصحى.

كذلك انفرد حفص دون القراء بوجهين آخرين مخالفين فيما نظن – للفصحى، بل ومخالف لقراءته وقراءة شيخه عاصم في كل القرآن وذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ**﴾ [الكهف: ٦٣]. بضم الهاء من "أنسانيهُ" والعشرة عدا ابن كثير بكسرها كما هو الشائع في المواضع الأخرى وفي اللغة المعتمدة، كذلك قرأ ﴿**وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ**﴾ [الفتح: ١٠] بضم الهاء خلافاً لكل القراء مخالفاً أصوله في جميع القرآن.

وعللوا ذلك الضم من حفص بأنه الأصل لأن هذه الهاء مأخوذة من هو وكما تُضم في نحو: (لهُ، عنهُ) وضم الهاء في هذين الحرفين لمجاورة الفتحة في الأول والسكون في الثاني.

وقيل لتحقيق التفخيم في لام من لفظ الجلالة بعدها لأن كسر الهاء سيؤدي إلى ترقيقها كما يقضي بذلك السماع، والقياس كما في (بسم الله)، وهذا التعليل غير مقبول لأن هذه اللام ترقق في عشرات بل مئات المواضع المسبوقة بكسرة أو ياء ويمكن وصف هذه القراءة بأنها شاذة حتى لو رواها حفص عن عاصم أحد القراء السبعة لأن الشاذ هو ما انفرد به أحد القراء و كان بعيداً عن قواعد العربية.

وأتساءل في هذا المقام لماذا يحُجر علينا أن نقرأ في هذا الموضع تحديداً بما قرأ به الجمهور بل وقرأ به عاصم نفسه في رواية شعبة وتنص عليه القواعد ويوافق الاستعمال؟ خاصة أنهم اتفقوا على أن القراءات السبع كلها صحيحة وكلها قرآن وأنها متصلة السند، فما الذي يمنع أن نأخذ عن قارئ آخر قرأ بالأفصح والأصح.

فالقراءة منها الصحيح ومنها الأصح، ومنها الفصيح ومنها ما هو دون ذلك، وإذا كان أبو حيان قال قديماً: (نحن لسنا متعبدين للبصريين ولا ليسيبويه) فلماذا لا نقول كذلك نحن لسنا متعبدين لحفص ويحق لقارئ القرآن أن يقرأ بما شاء عن القراء السبعة على الأقل[١٠٠].

كذلك خالف حفص أصوله في حرف من سورة الفرقان موافقاً ابن كثير وذلك قوله ﴿**وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً**﴾ [الفرقان: ٦٩] بإشباع الكسرة من "فيه" ونرى أن الأولى متابعة الجمهور في القراءة على النحو الشائع في العربية والقرآن والكلام الفصيح، إلا أن تكون هذه الاختلافات مؤكدة لما أشرنا إليه في أول الموضوع من أن نطق هذه الضمائر لم يكن مستقراً في عهد البعثة، وأن النحاة هم الذين عملوا على توحيد هذا الأمر وغيره من القواعد.

المبحث الرابع
المعنـــى

لم تكن الاختلافات في القراءة مقصورة على الجوانب الصوتية المرتبطة بتسهيل الهمزة وتحقيقها والتخفيف والتشديد والتفخيم والترقيق وغير ذلك مما يتصل بالتيسير ومجاراة العرب الذين ذكروا في شأنهم أنه كان يتعذر على أحدهم الانتقال من عادة صوتية إلى أخرى لاختلاف البيئة اللغوية التي يقيم فيها، ولكن امتد الأمر واتسع ليشمل الاختلاف في معاني الكلمات وتباين هجائها، وغير ذلك من الوجوه التي لا يتضح فيها وجه التيسير.

ونشير في هذه السطور إلى بعض هذه الكلمات التي قرئت بشكلين مختلفين ومعنيين متباينين مما يلزم معه – في رأيي – الترجيح بين أيهما أقرب للمعنى وأكثر اتساقاً مع الجملة:

من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً**﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب وأبو جعفر: "نُنشرها" بالراء وقرأ الباقون: "نُنشزها" بالزاي.

والنشز: المرتفع من الأرض: ونشز فلان إذا قصد نشزاً ومنه نشز فلان عن مقره نبا وكل نابٍ ناشز، قال: "وإذا قيل انشزوا فانشزوا" ويُعبَّر عن الإحياء بالنشز والإنشاز لكونه ارتفاعاً بعد ا تضاع، قال تعالى: "**وانظر إلى العظام كيف ننشزها**"، ونشوز المرأة بغضها لزوجها ورفع نفسها عن طاعته وعينها عنه إلى غيره، فمن قرأ (نُنشزها) بالزاي فالمعنى: نجعلها بعد بلاها وهمودها ناشزةً، تنشز بعضها إلى بعض أي: ترتفع، ومن قرأ: (نُنشرها) بالراء فمعناه: يحييها، يقال: أنشر الله الموتى، أي: أحياهم فنشروا، أي: حيوا.

ذكر أبو حيان رأياً ينتصر لقراءة حفص ومن تابعه مؤداه: أن العظام لا تُحيا على الانفراد حتى ينضم بعضها إلى بعض فالزاي أولى بهذا المعنى، إذ هو بمعنى الانضمام دون الإحياء فالموصوف بالإحياء الرجل دون العظام، ولا يقال: هذا عظم حي، فالمعنى: وانظر إلى العظام كيف نرفعها من أماكنها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء، وهذا توجيه يبدو غريباً إذ ما معنى أن ترفع هذه العظام إلى جسم صاحبها! وأين يكون هذا الجسم وصاحبه؟ وهل يكون هناك جسم بدون عظام؟ فمن البيِّن أنها مسألة محجوبة عنا.

أما احتجاجهم بأن الموصوف بالإحياء الرجل دون العظام إذ لا يقال: هذا عظم حي، هذا الاحتجاج لا يستقيم لأن الله وصف العظام بأنها تحيا، قال تعالى: ﴿**قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ**﴾ [يس: ٧٨].

كذلك ذكروا في معنى الآية على قراءة حفص آراءً كثيرة مما يدل على أن معنى الفعل لم يكن واضحاً تمام الوضوح كما هو الحال في القراءة الأخرى الواضحة الدلالة والتي ترددت في الذكر الحكيم في أكثر من موضع

نحو: "وإليه النشور"، و"بل كانوا لا يرجون نشورا"، و"ولا يملكون موتاً ولا حياةً ولا نشوراً"، و"ثم إذا شاء أنشره"، و"فأنشرنا به بلدةً ميتاً".

واتفق النحاس والقرطبي على أن معنى النشر معروف في اللغة كقول الشاعر:

حتى يقول الناس ما رأوا يا عجباً للميت الناشر

فكأن الموت طي للعظام والأعضاء، وكأن الإحياء وجمع الأعضاء بعضها إلى بعض نشر.

وختم الطبري حديثه عن هذه الآية بقوله: القراءتان صحيحتان وبأيهما قرأ القارئ أصاب وهذا ما نريد تأكيده من أنه يجوز لنا بل يحق أن نتخير من القراءات السبعية على الأقل ما نراه أقرب للمعنى وأشهر في الاستعمال، كما يمكن القول: إن قراءة "نُنشرها" تتضمن قراءة "ننشزها" فالعظام بعد رفعها وضمها إلى بعض يتحقق لها الإحياء ولا يحدث ذلك في قراءة "ننشزها" فقط(١٠١).

قال تعالى:﴿**رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْناً كَبِيراً**﴾ [الأحزاب: ٦٨]

كثرة دوران هذا التركيب على الألسنة من خلال تكرار قراءة القرآن وسماعة تجعله مألوفاً وغير مستغرب لكن الحقيقة عند التأمل تبدو غير ذلك فلابد من طرح سؤال مؤداه: كيف يكون اللعن كبيراً وهو معنى مجرد؟ ولا يقع القول – بالنسبة لي على الأقل – بأن هذا نوع من المجاز وتجسيد غير المحسوس في صورة المحسوس، حتى علمت أن كل القراء العشرة يقرأونها "لعناً كثيراً" عدا عاصماً، وعندها شعرت أني ظفرت ببغيتي فكون اللعن كثيراً أفضل عندي من كونه كبيراً. قال أبو علي: الكثرة أشبه بالمعنى لأنهم يُلعنون مرة بعد مرة وقد جاء: ﴿**يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ**﴾ [البقرة:

١٥٩] فالكثرة أشبه بالمرار المتكررة من الكبر، وقال الأزهري: معنى الكبير والكثير متقارب والثاء أكثر، أي أكثر في وصف اللعن.

وانتصر بعضهم لهذه القراءة لإجماع القراء عليها، وحاول الزمخشري التعليل للقراءتين قال: قرئ "كثيراً" تكثيراً لأعداد اللعائن، و"كبيراً" ليدل على أشد اللعن وأعظمه.

وقيل: قراءة الباء ترجع في المعنى إلى الثاء لأن ما كبر كان كثيراً عظيم المقدار، وإذا كان الأمر كذلك كانت القراءة بالثاء أولى(١٠٢).

قال تعالى: ﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ**﴾ [التكوير: ٢٤].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي والحضرمي "بظنين" بالظاء، وقرأ عاصم ونافع وحمزة وابن عامر "بضنين" بالضاد.

ومعنى ضنين: بخيل، يقال: ضن بالشئ ضناً وضن عليه: أي بخل واتفقوا على أن معنى ظنين: متهم أي ليس متهماً فيما يخبر عن ربه.

ويرى الفراء أن الهيئة التركيبية تجعل القراءة الأخرى أولى، فحرف الجر "على" تقوي قولهم، كما تقول: ما أنت على فلان بمتهم، وقال أبو عبيدة: نختار قراءة الظاء لأنهم لم يبخلوه بل كذبوه.

وقد ذكروا أن الكسائي وأبا عمرو وأبا عبيدة عدلوا جميعاً عن قراءة "ضنين" إلى "ظنين" وهذا الأمر له دلالته الخطيرة ويؤكد ما نلح عليه من أن المسألة كانت اختياراً وترجيحاً واستحساناً، وإلا فعلام يدل هذا العدول من هذين القارئين اللذين يزيدان على بقية العشرة بأنهما نحويان بل زعيمان في هذا العلم.

وقد ذكروا كذلك أن الكلمة رسمت في مصحف ابن مسعود بالظاء وفي مصحف "أبيّ بالضاد، وذكر أن الرسول قرأ بهما جميعاً،.

قال الجعبري: وجه "بضنين" أنه رسم برأس معوجة وهوغير طرف فاحتمل القراءتين وفي مصحف ابن مسعود بالظاء، فيبدو أن للرسم دخلاً في نطق هذا الحرف ضاداً في قراءة "وظاءاً" في أخرى وفي هذا الصدد قال

الزمخشري: إتقان الفصل بين الضاد والظاء واجب ومعرفة مخرجيهما مما لابد منه للقارئ فإن أكثر العجم لا يفرقون بين الحرفين وإن فرقوا ففرقاً غير صواب وبينهما بون بعيد.

ويرى د. أنيس أن بين نطق الضاد والظاء تشابهاً كبيراً حتى صح وقوعهما في فاصلتين متتاليتين: "من عذاب غليظ"، "فذو دعاءٍ عريض" وربما دعت الصعوبة في نطق هذا الحرف إلى تسمية اللغة العربية بلغة الضاد(١٠٣).

كما نشير إلى أن هذا الحرف (الضاد) الذي ينطق الآن في فصحانا على نحو غير الذي كان ينطق قديماً كما أشار ابن جني، هذا الحرف ينطق في بعض دول الخليج والعراق نطقاً يقترب به من الظاء بحيث يتعذر التفريق بينهما ويتعذر على كثير منهم النطق بالضاد الخالصة، حتى إن بعض أئمتهم يقرأ في الصلاة "ولا الظالين".

وعلى أية حال تكون قراءة "ظنين" هي الأولى من جهة المعنى لأن الآيات تتحدث عن غيبيات فكان طبيعياً أن تنفي عن الرسول الكذب والاتهام فيما يقول "ولقد رءاه بالأفق المبين" و"وما هو على الغيب بظنين".

أما "ضنين" التي تعني البخيل فتبدو علاقتها بالتركيب بعيدة بعض الشئ إذ ما علاقة هذه الأمور الغيبية بالبخل والجود، وما دام الرسول مبلغاً أوامر ربه وآمن من آمن بذلك فلن يظن أنه يبخل على أمته فيما يبلغ عن ربه، والناس في عهد الرسول كانوا فريقين مؤمنين مصدقين ومكذبين منكرين، فلا أعتقد أن يكون منهم من يتهم الرسول بالبخل، وربما اتهمه الجاحدون بأنه ساحر وبأنه شاعر ومجنون وأنه افتراه وأنه يتقول على الله، ولم يتهموه بالبخل(١٠٤).

والسمة التي تجمع بين هذه الكلمات الثلاث أو بمعنى أدق الست (ننشزها – ننشرها)، (كبيراً – كثيراً)، (بضنين – بظنين) هي اقتراب هذه

الكلمات في حروف التهجي مع بعض الاختلافات من حيث التنقيط ورسم الحرف الذي يمكن أن يكون قد أدى إلى تباين هذه المعاني، فهل يمكن أن يكون لهذا الأمر علاقة باختلاف النطق خاصة وأن الكتابة ونقط الحروف لم يكن قد استوى على سوقه عند كتابة الوحي، أم إن ذلك مجرد تصور وافتراض وأن السند كان واضحاً لهؤلاء في التفريق بين هذه الكلمات.

الخاتمة

أردنا من هذه الدراسة الموجزة تحقيق الاستفادة الحقيقية من القراءات المختلفة بالاختيار والترجيح فيما بينها، وكان هذا دأب القراء أنفسهم، مقدمين الصحة اللغوية – وهي أحد أركان القراءة الصحيحة – على الرسم الذي نُص عليه فيما بعد، وكان يكفي في القراءة أن تكون صحيحة السند وموافقة للعربية.

وكشف لنا هذا البحث المختصر أثر الرسم في توجيه بعض القراءات واعتبارها حتى ولو كانت على حساب المعنى، وأن القراء أنفسهم اختلفوا في الاعتناء بهذا الشرط، فبينما قدمه معظم القراء واحتفوا به تغاضى عنه آخرون مقدمين الصحة اللغوية على ما عداها، وهذا التوجه الأخير هو الذي نؤيده وعملنا في إطاره.

وقد اقتصرت الدراسة على القراءات العشر ولو اتسعت بحيث شملت ما عداها من القراءات التي توفر لها صحة السند لعمت الفائدة، فهناك مما

هو خارج نطاق العشرة ما نرجحه ونقدمه لاتساقه مع المعنى نحو: ﴿**وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ**﴾ [البقرة: ٢٠٤] بفتح الياء والهاء (ويَشهَد) ورفع لفظ الجلالة.

القراءات المختارة

الآيــة	رقم الآية	
سورة الفاتحة		
مَلِكِ يَوْمِ الدِّين	٤	
سورة البقرة		
بما كانوا يُكذِّبون	١٠	
وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً	٥١	
ليس البرُّ أن تولوا وجوهكم	١٧٧	
حتى يطّهّرن	٢٢٢	
من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفُه	٢٤٥	
كيف نُنشرها	٢٥٩	
قال أعلمُ أن الله على كل شئ قدير	٢٥٩	
... فيغفرْ	٢٨٤	
سورة آل عمران		
حتى يُميّز الخبيث من الطيب	١٧٩	
سورة النساء		
وقد نُزِّل عليكم	١٤٠	
سوف نؤتيهم أجورهم	١٥٢	
سورة المائدة		
بما عَقَّدتم الأيمان	٨٩	
سورة الأنعام		
وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون	١٠٩	
سورة الأعراف		
فأرسل معيْ بني إسرائيل	١٠٥	
أئن لنا لأجراً	١١٣	
سورة الأنفال		

	رقم الآية	الآيــة
	٥٩	**ولا تحسبنّ** .....
سورة التوبة		
	٨٣	**ولن تقاتلوا معيْ عدواً** .....
سورة هود		
	١٠٥	**يوم يأتي** .....
	١٠٨	**وأما الذين سَعِدوا** .....
	١١١	**وإن كلاً لَمَا** .....
سورة يوسف		
	١١٠	**وظنوا أنهم قد كُذِّبوا** .....
سورة الرعد		
	٩	**المتعالى** .....
	٣٣	**وصَدوا عن السبيل** .....
سورة إبراهيم		
	٢	**اللهُ الذي** .....
سورة الحجر		
	٢	**رُبَّما يود الذين كفروا** .....
سورة الإسراء		
	٩٠	**حتى تُفَجِّر لنا من الأرض ينبوعاً** .....
سورة الكهف		
	٦٣	**وما أنسانيهِ إلا الشيطان** .....
	٦٤	**ذلك ما كنا نبغي** .....
سورة مريم		
	١٩	**ليهب لك غلاماً زكياً** .....
	٢٣	**يا ليتني مُت قبل هذا** .....
سورة الأنبياء		

الآيــة	رقم الآية	
قل رب أحكم بالحق	١١٢	
سورة الحج		
ثم لِيقطع	١٥	
ثم لِيقضوا	٢٩	
سورة المؤمنون		
أيعدكم أنكم إذا مُتم	٣٥	
قالوا أئذا مُتنا	٨٢	
سيقولون الله	٨٧	
سورة الفرقان		
فيهِ مهانا	٦٩	
سورة القصص		
لخُسِف بنا	٨٢	
سورة الروم		
لآيات للعالَمين	٢٢	
الله الذي خلقكم من ضُعف	٥٤	
سورة الأحزاب		
... الظنون	١٠	
... الرسول	٦٦	
... السبيل	٦٧	
... لعناً كثيراً	٦٨	
سورة غافر		
... فاطلعُ	٣٧	
سورة الشورى		
ويعلمُ	٣٥	
سورة ق		
يوم ينادي المنادي	٤١	

الآيــة	رقم الآية	
سورة الحديد		
... فيضاعفُه	١١	
سورة الحشر		
... يخرِّبون بيوتهم	٢	
سورة الممتحنة		
يُفصَل بينكم	٣	
سورة المنافقون		
فأصدق وأكون من الصالحين	١٠	
سورة المعارج		
نزاعةً للشوى	١٦	
سورة الجن		
وإنه تعالى جد ربنا	٣	
سورة القيامة		
وقيل من راق	٢٧	
سورة النبأ		
وما بينهما الرحمنُ	٣٧	
سورة عبس		
... فتنفعُه الذكرى	٤	
... إنا صببنا	٢٥	
سورة التكوير		
وما هو على الغيب بظنين	٢٤	
سورة الانفطار		
... فعدَّلك	٧	
سورة المطففين		
... بل ران	١٤	

	رقم الآية	الآيــة
		سورة المسد
	٤	... حمالةُ .....

الهوامش

(١) القراءات القرآنية، د. عبد الهادي الفضلي، ص: ١٨.

(٢) بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، مجلة القراءات في منهج النحاة، أ.د. محمد علي سلطان، ص: ١٦٦.

(٣) الاختلاف بين القراءات، د. أحمد البيلي، ص: ٨٥.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، ج١، ص: ٢٥٤.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الاحتجاج للقراءات، أ. سعيد الأفغاني، ج٣٤، ص ٧٧.

(٦) مجلة كلية دار العلوم، ع٢٥، الاحتجاج للقراءات القرآنية والترجيح بينها في كتب الاحتجاج ودور النحو واللغة في ذلك، د. خليل عبد العال خليل، ص: ٢١.

(٧) رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، ص: ٦٢٦.

(٨) نقلاً من كتاب إدغام القراء لأبي سعيد السيرافي تحقيق د. محمد الرديني.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) ذكر في البحر المحيط أن حمزة كان يقف على (بل) وقفاً خفيفاً يسيراً لتبيين الإظهار، وفي كتاب اللوامع عن قالون من جميع طرقه إظهار اللام عند الراء نحو قوله (بل رفعه الله إليه) (النساء: ٥٨)، وفي كتاب ابن عطية: وقرأ نافع (بل ران) غير مدغم. والمشهور في هذا الصدد إنفراد حفص بهذا الإظهار، وربما ما ذكره أبو حيان من طرق أخرى غير التي اعتمدها ابن مجاهد وابن الجزري. البحر المحيط ج٨ ص٤٣٣.

(١١) علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب/ عبد الصبور شاهين ص١٢٣، الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس ص ٢٠١، دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر ط٣ ص٣٢٤.

(١٢) الكتاب ج٣ ص ٢٦٥، الحجة للفارسي ج٤ ص ٧٩، تفسير الرازي ج٣٠ ص٧٣٤.
(١٣) الخصائص ج١ ص٩٥، شرح شافية ابن الحاجب ج٣ ص٢٧٢، البحر ج٨ ص٤٣٣.
(١٤) القرطبي ج١٩ ص١١٢، الدر المصون ج٤ ص٤٣١.
(١٥) إتحاف فضلاء البشر ص٤٢٨.
(١٦) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامروأبو جعفر ويعقوب "يُكذِّبون" بضم الياء وفتح الكاف وكسر الذال مشددة على أنه مضارع "كذّب" المضعف من التكذيب لله ولرسوله وقد عدّى بالتضعيف، والمفعول محذوف تقديرها "يكذبونه". وقرأ الباقون "بفتح الياء وسكون الكاف، وكسر الذال مخففة على أنه مضارع "كذب" اللازم. المغنى د. محمد سالم محيسن ج١ ص١٢٩.
(١٧) البيان ج١ ص٥٥.
(١٨) الحجة ج١ ص٢١٤، الكشاف ج١ ص٦٠.
(١٩) البحر المحيط ج٢ ص١٧٨.
(٢٠) القرطبي ج٣ ص٨٨.
(٢١) روح المعاني ج٢ ص١٨٥.
(٢٢) معاني القرآن، الزجاج ج١ ص٤٩٢.
(٢٣) مفاتح الغيب ج٩ ص٤٤١.
(٢٤) قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر "عقدتم" على وزن "قتلتم" وذلك على أصل الفعل، وقرأ الباقون "عقّدتم" بتشديد القاف وذلك للتكثير.
(٢٥) إملاء ما من به الرحمن ج٢ ص٢٢٤، الطبري ج٥ ص١٣، القرطبي ج٦ ص٢٦٧.
(٢٦) إتحاف فضلاء البشر ص٢٨٦، النحاس ج٢ ص٤٤١، معاني القراءات ج٢ ص٩٩، الحجة لأبي علي الفارسي ج٣ ص٦٩، تفسير القرطبي ج١٠ ص٣٣٠.
(٢٧) الكتاب ج٤ ص٦٤، والتوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ص٤٨.
(٢٨) معاني القراءات ج٣ ص٦٣.

(٢٩) الدر المصون ج٣ ص١٤٠، إعراب القرآن، درويش ج٤ ص٤٣٦.
(٣٠) البيان في إعراب القرآن ج٢ ص٢٩.
(٣١) أسرار العربية تحقيق د. فخر صالح قداره ص١٩٢.
(٣٢) القرطبي ج١٠ ص١، مغني اللبيب ج١ ص١٥٨.
(٣٣) الحجة في القراءات السبع ص٢٠٤.
(٣٤) قرأ ابن كثير ويعقوب (يوم يأتي) بإثبات الياء في الوقف والوصل وقرأ الباقون (يوم يأتِ) بحذف الياء في الحالين مع الاختلاف في بعض التفاصيل التي لا داعي لذكرها. التوجيه اللغوي لمشكل القرآن الكريم ص٣٢٣.
(٣٥) معاني القرآن وإعرابه ج٣ ص٧٧، البحر الحيط ج٥ ص٢٦١.
(٣٦) انظر كتابنا "التوجيه اللغوي لمشكل القرآن الكريم" ص٤٠١.
(٣٧) النحاس ج٤ ص٢٣٣، البحر المحيط ج٨ ص١٢٩، التوجيه اللغوي لمشكل القرآن الكريم ص٧٤١
(٣٨) الخصائص ج٢ ص١٩٤
(٣٩) قرأ أبو عمرو أبو جعفر ويعقوب (وعدنا) بغير ألف وقرأ الباقون (واعدنا) وكذلك وقع الاختلاف في آية الأعراف (١٤٢)، وطه (٨٠)، واتفقوا على هذا الفعل في قوله تعالى ﴿**أَفَمَن وَعَدْنَاهُ وَعْداً حَسَناً فَهُوَ لاقِيهِ**﴾ [القصص: ٦١]، وقوله ﴿ **أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ**﴾ [الزخرف: ٤٢]، المغني ج١ ص١٣٧.
(٤٠) قرأ أبو عمرو أبو جعفر ويعقوب (وعدنا) بغير ألف وقرأ الباقون (واعدنا) وكذلك وقع الاختلاف في آية الأعراف (١٤٢)، وطه (٨٠)، واتفقوا على هذا الفعل في قوله تعالى ﴿**أَفَمَن وَعَدْنَاهُ وَعْداً حَسَناً فَهُوَ لاقِيهِ**﴾ [القصص: ٦١]، وقوله ﴿ **أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ**﴾ [الزخرف: ٤٢]، المغني ج١ ص١٣٧.
(٤١) الدر المصون ج١ ص٢٢٢، الميسر ص ٨، البحر المحيط ج١ ص٣٥٦، إملاء ما من به الرحمن ج١ ص٣٦.
(٤٢) معاني القراءات لأبي منصور الأزهري ج١ ص٢٢٣، الطبري ج٣ ص٤٥، البحر ج٢ ص٣٠٨، القرطبي ج٣ ص٢٩٧، الرازي ج٧ ص٣٣.

(٤٣) (متم) من قوله تعالى ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧]. ومن قوله ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]. ومن قوله ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً﴾ [المؤمنون: ٣٥]. (متنا) من قوله ﴿قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢]. ومن قوله ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات:١٦] ومن قوله ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصافات: ٥٣] ومن قوله ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ [ق: ٣] ومن قوله ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة:٤٧].

(مت) من قوله ﴿قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ [مريم: ٢٣] ومن قوله ﴿وَيَقُولُ الإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَياً﴾ [مريم: ٦٦] ومن قوله ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]

قرأ نافع وحمزة والكسائي وخلف العاشر بكسر الميم في ذلك كله وقرأ "حفص" بكسر الميم في ذلك كله إلا موضعي سورة آل عمران. فقد قرأهما بضم الميم وقرأ الباقون بضم الميم في الجميع. المغني ج١ ص٣٧٢.

(٤٤) المنصف ج٢ ص٢٥٦.

(٤٥) البحر المحيط ج٣ ص١٠٢، معاني القراءات ج١ ص٢٧٩، النحاس ج١ ص٤١٥.

(٤٦) والمنزّل عليهم في الكتاب هو ما نزل عليهم بمكة من قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وذلك أن المشركين كانوا يخوضون في ذكر القرآن في مجالسهم فيستهزئون به، فنُهى المسلمون عن القعود معهم ما داموا خائضين فيه وكان أحبار اليهود بالمدينة يفعلون نحو فعل المشركين، فنُهوا أن يقعدوا معهم كما نُهوا عن مجالسة المشركين بمكة. الكشاف ج١ ص٥٠١.

(٤٧) قرأ حفص ويعقوب "لخَسفَ بنا" بفتح الخاء والسين، وروى ذلك عن عاصم. وقرأ الباقون "لخُسف بنا" بضم الخاء وكسر السين. معاني القراءات ج٢ ص٢٥٥.

(٤٨) معاني القرآن للفراء ج٢ ص: ٣١٣، تفسير القرطبي ج١٣ ص٣١٩.

(٤٩) الحجة للفارسي ج٤ ص٣٨، القرطبي ج١٨ ص٥٥، الدر المصون ج٤ ص٣٠٣، معاني القراءات ج٢ ص٦٥.

(٥٠) قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر "سُعدوا" بضم السين على البناء للمفعول، والواو نائب فاعل، وقرأ الباقون (سعدوا) بفتح السين على البناء للفاعل والواو فاعل.

(٥١) الحجة الفارسي ج٢ ص٤١٩.

(٥٢) المغني في توجيه القراءات ج٢ ص٢٥٨، القرطبي ج٩ ص١٠٢، الدر المصون للسمين ج٣ ص١٣١.

(٥٣) تفسير الرازي ج١٨ ص٥٢١، القرطبي ج٩ ص٢٧٦، الطبري ج٨ ص٨٦.

(٥٤) إعراب القرآن ج٢ ص٣٤٧، القرطبي ج٩ ص٢٧٦، الدر المصون ج٣ ص٢١٨.

(٥٥) قرأ الجميع (ملك يوم الدين) ما عدا عاصماً والكسائي ويعقوب وخلف العاشر. معاني القراءات الأزهري ج١ ص١٠٩، وانظر مجلة كلية اللغة العربية ع(١٢) ١٩٨٢م ص١٧٥.

(٥٦) البحر ج١ ص١٣٣، وزاد في معجم القراءات القرآنية قراءتين ليصل المجموع إلى خمس عشرة قراءة ج١ ص١٥١.

(٥٧) الطبري ج١ ص٦٥، الحجة للقراء السبعة، الفارسي ج١ ص ٣٢.

(٥٨) الكشاف ج١ ص١٧، المبسوط ص٨٣.

(٥٩) منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص١٥.

(٦٠) معاني القراءات للأزهري ج١ ص١٩١، معاني القرآن للفراء ج١ ص١٠٤، الحجة لابن خالوية ص٩٢، المحرر الوجيز ج١ ص٢٤٣.

(٦١) الدر المصون ج٣ ص١٢٦، إملاء ما من به الرحمن ج١ ص٢٥٤.

(٦٢) معاني القراءات ج٢ ص٦١، روح المعاني للألوسي ج٨ ص٢٦٣.

(٦٣) الكشاف ج٢ ص٢٤، الحجة للفارسي ج٣ ص١٤، المغني في القراءات العشر ج٢ ص٢٩١، القرطبي ج٩ ص٣٣٩، تفسر الرازي ج١٩ ص٥٩.

(٦٤) تفسير القرطبي ج١٩ ص١٨٥، معاني القرآن، للفراء ج٣ ص٢٢٩.

(٦٥) الحجة للفارسي ج٤ ص٦٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٤ ص٢٢١.

(٦٦) معاني القرآن للفراء ج٣ ص١٨٥، البيان لابن الأنباري ج٢ ص٤٦١، إعراب القرآن للنحاس ج٥ ص٣٠، معاني القرآن للزجاج ج٤ ص٢٢١، تفسير الطبري ج١٤ ص: ٧٥.

(٦٧) الدر المصون ج٦ ص٥٨٦، الكشاف ج٤ ص٦٤٩، الطبري ج١٥ ص٣٣٨، البحر المحيط ج٨ ص٥٢٨.

(٦٨) تقريب النشر ص٢٤، الحجة للفارسي ج٢ ص٢٥٨، تفسير الرازي ج١٤ ص٣٣٢، معاني القراءات ج١ ص: ٤١٦.

(٦٩) مجلة مجمع اللغة العربية ع٤٩، من طرق القرآن الكريم د. تمام حسان ص١٧٥.

(٧٠) معاني القراءات ج٢ ص١٩٤، الفراء ج٢ ص٢٤٠.

(٧١) انظر كتابنا (التوجه اللغوي لمشكل القرآن الكريم) ص٤٨٥.

(٧٢) الحجة الفارسي ج٤ ص٢٧.

(٧٣) الدر المصون ج١ ص: ٥٩٥.

(٧٤) البحر المحيط ج٧ ص٤٤٦، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي د. عبد الكريم بكار ص١٠٥.

(٧٥) النحاس ج٥ ص١٤٩.

(٧٦) المغني ج١ ص٣١٢، الحجة الفارسي ج١ ص٥١٤.

(٧٧) تفسير القرطبي ج٣ ص٤٢٤.

(٧٨) المقتضب ج٢ ص١٣٤، إعراب القرآن للنحاس ج٣ ص٩٠، الخصائص ج٢ ص٢٢٢.

(٧٩) النحو القرآني ص١٢٤، قضايا ونصوص نحوية د. علي أبو المكارم ص٦٥.

(٨٠) انظر كتابنا (التوجه اللغوي لمشكل القرآن الكريم) ص٤٧١.

(٨١) الحجة للفارسي ج٤ ص٤٤، الدر المصون ج٦ ص٣٢٣.

(٨٢) معاني القرآن للفراء ج٣ ص١٦٠، تأويل مشكل القرآن.

(٨٣) إتحاف فضلاء البشر ص٤١٧.

(٨٤) المغني ج١ ص٤٢٣، البحر المحيط ج٣ ص٤٠١.

(٨٥) الدر المصون ج٢ ص٤٥٤.

(٨٦) معاني القراءات، ج١ ص٤٤١، المحرر الوجيز، ابن عطية الأندلسي ج٨ ص٩٧.
(٨٧) روح المعاني ج١٠ ص٣٤، معاني القرآن للفراء ج١ ص٤١٤، معاني القرآن وإعرابه الزجاج ج٢ ص٤٢١.
(٨٨) البحر المحيط ج٦ ص٢٨، الكشاف ج٢ ص٢٦٧، إعراب القرآن للنحاس ج٢ ص١٩٢.
(٨٩) معاني القرآن ج٢ ص١٦٤، تفسير القرطبي ج١١ ص٩١.
(٩٠) الكتاب ج٣ ص١٢٣.
(٩١) معاني القرآن وإعرابه ج٢ ص٢٨٢، المغني في القراءات العشر ج٢ ص٨١، غرائب القرآن للنيسابوري ج٧ ص١٤٤.
(٩٢) البحر المحيط ج٨ ص٣٤٠، الدر المصون ج٦ ص٣٨٩.
(٩٣) تفسير القرطبي ج١٩ ص٧، روح المعاني للألوسي ج٢٩ ص١٤٥.
(٩٤) البيان ج٢ ص٤٩٥، إعراب القرآن ج٥ ص١٥٣.
(٩٥) الدر المصون ج٦ ص٤٨١.
(٩٦) جون لوينز، مدخل إلى اللغة واللسانيات، مجلة كلية الآداب – جامعة الملك سعود ١٩٨٧، ص ١٨٩.
(٩٧) الكتاب ج٤ ص١٩٥، السبعة ص٢٢٨، معاني القرآن ج١ ص٣٨٨.
(٩٨) الحجة لابن خالويه ص١١١، إعراب القرآن ج٢ ص١٤٢، جامع البيان ج٦ ص١٧.
(٩٩) البحر المحيط ج٢ ص٥٢٤.
(١٠٠) انظر معجمنا "التوجيه اللغوي لمشكل القرآن الكريم" ص٧٢٩.
(١٠١) معاني القراءات ج١ ص٢٢٢، البحر المحيط ج١ ص٣٥، مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، الدر الصون ج١ ص٦٢٧، جامع البيان ج٣ ص٤٣.
(١٠٢) جامع البيان ج١٢ ص٥٠، الكشاف ج٣ ص٥٨٦، الحجة للفارسي ج٣ ص٢٨٧، تفسير القرطبي ج١٤ ص٢٥٠.
(١٠٣) دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر ص٢٩٩، الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص٤٨.

(١٠٤) معاني القراءات ج٣ ص١٢٤، معاني القرآن ج٣ ص٢٤٣، إعراب القرآن ج٥ ص١٦٣، الكشاف ج٤ ص٥٥٣.